REFORM

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية
The Palestinian Association for Empowerment and Local Development

تقرير تقييم أداء الحكومة الثامنة عشر خلال الثمانية أشهر الأولى

2020

يصدر عن
المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM

Funded by
Norwegian People's Aid
Palestine

تقرير تقييم أداء الحكومة الثامنة عشر خلال الثمانية أشهر الأولى

جهاد حرب

فريق العمل المساعد:
أحمد عليان، آية ربيع، يوسف الشيخ، صابرين أبو لبدة،
تقوى البلوي، نهال البرغوثي , روند أبو كرش

2020

يصدر عن

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية

REFORM

المتابعة والتنفيذ

ندیم قندیل
رزق عطاونة

التدقيق اللغوي
روان شرقاوي

تصميم
نادر أسمر

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM

إن المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM قد بذلت جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا تتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

تود المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM الاعراب عن شكرها وتقديرها لمركز الحياة الأردني للمساعدة في استخدام المنهجية والتي قامت مؤسسة REFORM بإدخال تعديلات عليها تتلاءم مع وضع الحكومة الفلسطينية.

تم اعداد هذا التقرير ضمن مشروع " نشطاء سياسيين من أجل التغييرII" والذي نفذته مؤسسة REFORM بالشراكة مع Norwegian People's Aid " ليس بالضرورة ان يعبر هذا التقرير عن راي الممول "

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM
مؤسسة مجتمع مدني غير حكومية تأسست من قبل مجموعة من النشطاء الاجتماعيين والسياسيين الشباب عام ٢٠١٢. تسعى إلى تقوية التعددية في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز السلم الأهلي، وسيادة القانون، وتحسين استجابة السياسات العامة لاحتياجات المواطنين من خلال جسر الفجوات الاجتماعية، وتأسيس مساحات تفاعلية بين مختلف أطراف العمليات النظامية، وتعزيز المساءلة الاجتماعية، وتطوير أدواتها.
كما تسعى المؤسسة إلى تعزيز شراكة المجموعات النسوية والشبابية في المناطق الأكثر تهميشا وتيسير انخراطهم في الشأن العام. ولذلك الغرض تعمل المؤسسة على اشراك الفئات الأكثر تهميشا في عمليات تحليلية ونقدية معمقة بهدف تطوير حلول قادرة على التعامل مع معيقات التفاعل الإيجابي بين المكونات وأطراف العملية النظامية.

تقديم

يأتي التقرير الأول لأداء الحكومة الفلسطينية باكورة إصدارات مرصد السياسات العامة التابع للمؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية-REFORM ، الذي يُعنى برصد السياسات العامة على المستويين الحكومي والهيئات المحلية إيمانا منها بأن هذه السياسيات محمولة على التكامل، وترجمة لغايات المؤسسة، كإحدى مؤسسات المجتمع المدني، للمساهمة في تطوير السياسات العامة عبر تعزيز الرقابة المجتمعية من ناحية والمشاركة في تحسين أدوات العمل العام على المستويين الوطني والمحلي من ناحية ثانية.

وتسعى المؤسسة من خلال هذه الاصدارات الى تعزيز المساءلة المجتمعية، وتحسين واقع مشاركة الجمهور الفلسطيني سيما الشابات والشباب، في صناعة القرار، وتطوير واقع استجابة السياسات العامة لاحتياجات الجمهور، وتفعيل آفاق التكامل بين المؤسسة الرسمية، والمؤسسات الأهلية لتمتين بنى مؤسسات الدولة.

ويأتي هذا التقرير إنفاذا لتوجهات المؤسسة المتصلة بمناهضة علاقات القوة بين المكونات المجتمعية الفلسطينية المختلفة، وتطوير قدرة وصول متوازنة بين الفلسطينيين بما يضمن حقوقهم في تقديم نقد بناء للسياسات العامة وواقع انضباطها لاحتياجاتهم، وتعزيز انضباطية صانع السياسات العامة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم.

كما يشكل هذا التقرير احدى المنصات المدنية التي تكرسها المؤسسة والتي من شأنها اعلاء صوت الشابات والشباب، وتعزيز قدرتهم وأثرهم في صناعة السياسات العامة، وفي هذا الصدد فان المؤسسة تؤسس -من خلال هذا التقرير-لأدوات شراكة مدنية قادرة على مناهضة تكريس القوة في أيدٍ محددة، وتطوير بدائل عملية لمفهوم سلطان الجمهور على القرار.

يخدم هذا التقرير توجهات المؤسسة في خلق مناخ تعددي بموجبه يستطيع الكل الفلسطيني الاشتراك بشكل فاعل في صياغة أدوات الحكم، ومخرجاته، وصون القيم الحقوقية الفردية والجمعية، وعلى رأسها حق الجمهور في الاطلاع على المعلومات والانخراط في الشأن العام.

عدي أبو كرش
المدير العام

المحتويات

العنوان	الصفحة
تقديم	
مقدمة	7
منهجية التقرير	9
النتائج	11
أولا: البنية السياسية والاجتماعية لأعضاء الحكومة الثامنة عشر	19
ثانيا: الالتزامات الحكومية خلال الأشهر الثمانية الأولى	23
ثالثا: قرارات مجلس الوزراء خلال الأشهر الثمانية الأولى	25
رابعا: انطباعات ومواقف الجمهور حول أداء الحكومة	39

مقدمة

إن مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات والخطط العامة، من خلال اقتراح البدائل و/او الضغط من أجل تبنيها في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، تتطلب منها تحليل معمق لتلك السياسات وانعكاساتها على حياة المواطنين ولعل أهم عمليات التحليل هي عمليات الرصد والمراقبة، وذلك لما تتضمنه هذه العملية من اتاحة المعلومات- كما هي- للجمهور سعيا لتحسين قدرته في ممارسة حقه بالاطلاع والحصول على المعلومات كأحد أهم حقوق المواطن؛ يساهم هذا الحق في خلق حوار بناء مبني على معلومات دقيقة من شأنه تجسير الفجوات القائمة في عمليات التخطيط والعلاقة ما بين المواطن وصانع القرار.

تعد اعمال الرقابة الشعبية جزءا من الأعمال والآليات التي يستخدمها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرها من الاطراف الفاعلة غير الحكومية في مساءلة الجهات الحكومية ومؤسساتها على قراراتها وافعالها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة وادارتها ، وهي وسيلة تدفعها إلى العمل بمزيد من الكفاءة من اجل مواطنيها بالسماح لهم بالتعبير عن آرائهم واتاحة الفرص امامهم للمساءلة ليعرضوا احتياجاتهم بوضوح ومراقبة افعال الهيئات الحاكمة -سواء كان الحكومة أو الهيئات المحلية- بدءاً من صنع السياسات وصولا الى تنفيذها وتقدم الخدمات العامة، وكذلك الاعراب عن رضاهم على ادائها أو اقتراح اجراءات تصحيحية.

وفقا لأحكام المادة ٦٢ من القانون الأساسي، فإن مجلس الوزراء (الحكومة) هو الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تضطلع بمسؤولية وضع البرنامج الذي تقره السلطة التشريعية موضع التنفيذ، وفيما عدا ما لرئيس السلطة الوطنية من اختصاصات تنفيذية يحددها القانون الأساسي، تكون الصلاحيات التنفيذية والإدارية من اختصاص مجلس الوزراء. يختص مجلس الوزراء وفقا لأحكام المادة ٦٩ بتنفيذ السياسات العامة المقررة من السلطات الفلسطينية المختصة، ومتابعة تنفيذ القوانين وضمان الالتزام بأحكامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. ويختص كل وزير باقتراح السياسة العامة لوزارته والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها، وتقديم تقارير تفصيلية عن نشاطات وزارته وسياساتها وخططها ومنجزاتها مقارنة بالأهداف المحددة للوزارة في إطار الخطة العامة، ومقترحاتها وتوصياتها بشأن سياستها في المستقبل إلى مجلس الوزراء.

كما أن رئيس الوزراء، وفقا للمادة (٦٦) من القانون الأساسي، يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بحكومته بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة. يشكل البيان الوزاري أحد أهم أدوات المساءلة البرلمانية لأن الحكومة لا تستطيع ممارسة أعمالها من غير ثقة المجلس الذي اختاره الشعب ليمثلهم في عملية صنع واتخاذ القرارات.

كما تكمن أهمية البيان الوزراء في إلزام الحكومات على تقديم برنامجها وخططها؛ أي الالتزامات التي تضعها الحكومة على نفسها ليس فقط امام المجلس التشريعي بل أيضا أمام المواطنين والمجتمع المدني، والذي على أساسه يتمكن النواب والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني مساءلة الحكومة ووزرائها على هذه الالتزامات لإدارتها الشأن العام في مختلف المجالات. لكن حكومة الدكتور محمد اشتية لم تقدم البيان الوزاري المنصوص عليه في القانون الأساسي بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي من العام ٢٠٠٧ بسبب الانقسام الفلسطيني. ومع ذلك فإن رد رئيس الحكومة على خطاب التكليف وما احتواه من التزامات ومن ثم التصريحات التي أصدرها في المقابلات المختلفة تشكل بشكل عام الوعود الحكومية التي سيستند اليها هذا التقرير في ظل غياب البيان الوزاري وعدم نشر خطة الحكومة التي تم إقرارها في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٩.

يأتي هذا التقرير كأحد أدوات الرقابة الشعبية التي يمارس من خلالها المواطنون حقهم الرقابي الذي كفلته لهم أحكام القانون الأساسي، وتمنح لهم المستند القانوني الذي يخولهم أداء دورهم في مراقبة الأداء الحكومي باعتباره يعنى بشؤونهم المعيشية والحياتية. وتعتبر هذه

التقارير إحدى ادوات الرقابة على ما تقوم به على سبيل أدائها لمهامها الداخلية والخارجية للتأكد من أن ما يتحقق أو ما تحقق فعلاً مطابق لما تقرر في الخطة المعتمدة سواءً فيما يتعلق بالأهداف أو بالسياسات والإجراءات أو فيما يتصل بالموازنات التخطيطية.

يرصد هذا التقرير مدى تنفيذ حكومة الدكتور محمد اشتية لالتزاماتها ووعودها التي أطلقتها في الشهور الثمانية الأولى لتوليها إدارة الشأن العام أي الفترة ما بين (٤/١٣/ ٢٠١٩-٢٠١٩/١٢/١٦). كما يرصد التقرير قرارات مجلس الوزراء خلال فترة ولايتها، كما يتيح التقرير انطباعات الجمهور حول أداء الحكومة وفقا لاستطلاع رأي عام، يتضمن خمسة أسئلة، تم اجراؤه على إحدى وكالات الانباء الالكترونية في الفترة الواقعة بين ٢٠١٩-١٠/١٥ و ٢٠١٩/١٢/٢، كما تم اجراء استطلاع رأي آخر قامت به المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM-, عبر البريد الالكتروني بتقنية Google Drive تضمن اثنان وثلاثون سؤالا في الفترة بين ٥-١٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩.

يستهدف هذا التقرير في الدرجة الأولى الحكومة ذاتها ليشكل مصدراً للمعلومات حول أدائها وبيان مواطن القصور في تنفيذ التزاماتها. كما سيستهدف التقرير أعضاء المجلس التشريعي، حال انتخابه، ليكون لهم مرجعاً حول الأداء الحكومي يمكنهم من ممارسة دورهم الرقابي استناداً لحقائق ومعلومات موثقة. إضافة إلى أن هذا التقرير يساعد مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والباحثين والأكاديميين والرأي العام في تدخلاتهم السياسياتية لتصويب العمل الحكومي.

المنهجية

أولا: تعتمد منهجية إعداد هذا التقرير على ثلاث مراحل وهي كما يلي:

١. مرحلة جمع المعلومات حيث تم تنفيذ هذه المرحلة من قبل فريق عمل مؤسسة -REFORM , ومتدربين ضمن مشروع إنهض الممول من مؤسسة konrad adenauer stiftung الالمانية الذين قاموا بجمع المعلومات المتعلقة بمحاور التقرير وذلك بالاعتماد على مصادر معلومات موثوقة هي: (١) الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية"، و(٢) الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء. و(٣) وسائل الاعلام الفلسطينية المختلفة بما فيها وكالات الأنباء الالكترونية.

٢.مرحلة التحقق من المعلومات: بعد مرحلة جمع المعلومات تم عقد جلسة مشتركة جمعت فريق الرصد لمراجعة المعلومات التي تم جمعها والتحقق من دقتها.

٣.مرحلة تصنيف المعلومات وتحليلها: بعد التحقق من دقة المعلومات التي تم جمعها تولى فريق العمل مهمة تصنيف المعلومات، ومن ثم تم تحليل هذه المعلومات.

ثانياً: الالتزامات والوعود الحكومية

١. حصر الالتزامات والوعود. لغايات حصر التزامات الحكومة ووعودها تتبع فريق التقرير ما صدر عن رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية في كافة المحافل والبيانات، حيث تم تحليل بيان رد رئيس الحكومة على خطاب التكليف واستخراج ما تضمنه من التزامات، وتتبع فريق التقرير اللقاءات الإعلامية والزيارات الميدانية لرئيس الوزراء لرصد الالتزامات الواردة على لسانه حيث تم حصرها ومقارنتها والخروج بقائمة واحدة تضم جميع التزامات الحكومة.

٢. تصنيف الالتزامات: بعد حصر الالتزامات تم تصنيف الالتزامات ضمن ثمانية محاور بحسب نوع كل التزام، على النحو التالي:

١.المحور الإداري ٢.المحور المالي والاقتصادي
٣.محور الخدمات ٤.محور النزاهة والشفافية
٥.المحور التشريعي ٦.المحور السياسي
٧.محور التشغيل والحماية الاجتماعية ٨.محور الطاقة

٣. تتبع مستوى تنفيذ الالتزامات

قام فريق العمل، بالاعتماد على مصادر المعلومات المعتمدة في هذا التقرير، بتحديد مستوى تنفيذ كافة الالتزامات الحكومية وفقاً لثلاث درجات، هي:

- تحقق بشكل كامل: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية:
  - إذا تم تنفيذ كافة الأركان المادية للالتزام.
  - إذا كان هنالك مخرج واضح ومثبت للالتزام.
- جاري التنفيذ: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية:
  - إذا تم البدء بتنفيذ واحد أو أكثر من الأركان المادية للالتزام.
  - إذا كان هنالك إثباتات واضحة وموثقة على وجود تنفيذ يهدف لتحقيق الالتزام.
- لم يبدأ: في حال لم يتوصل فريق البحث لأي دليل على البدء بتنفيذ أي ركن من أركان الالتزام يتم منح هذه الدرجة للالتزام.

٤. تحليل لغة الالتزامات

لغايات تحليل دقة لغة كل التزام من الالتزامات الحكومية تم اعتماد أربعة مؤشرات على النحو التالي:

- محدد بزمن: هل لغة الالتزام حددت زمناً لتنفيذ الالتزام.
- محدد بجهة: هل تم تحديد جهة مسؤولة عن تنفيذ الالتزام.
- محدد بإجراء: هل تم توضيح الإجراءات التي سيتم تنفيذها لغايات تحقيق الالتزام.
- قابل للقياس: مدى إمكانية قياس تحقق الالتزام.

ثالثاً: قرارات مجلس الوزراء

قام فريق العمل بتتبع وحصر قرارات مجلس الوزراء التي صدرت خلال اجتماعات المجلس والمنشورة رسمياً على موقع رئاسة الوزراء ومواقع الحكومة الالكترونية. وتم تصنيف القرارات حسب المحور الذي تندرج تحته، وتم اعتماد ثمانية محاور حسب التصنيف التالي:

١.المحور الإداري ٥.المحور المالي والاقتصادي
٢.محور الخدمات ٦.محور التشغيل والحماية الاجتماعية
٣.المحور التشريعي ٧.محور الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم
٤.محور الخدمة المدنية ٨.محور الطاقة

رابعاً: انطباعات ومو اقف الجمهور حول أداء الحكومة

قامت المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية -REFORM , بإجراء استطلاعين للرأي: ففي الاستطلاع الأول تعاقدت مؤسسة-REFORM , مع وكالة وطن للأنباء لنشر خمسة أسئلة على موقعها الالكتروني على مدار خمسة أسابيع في الفترة الواقعة بين ٢٠١٩/١٢/٢-١٠/١٥، حيث استمر عرض كل سؤال على حدة أسبوعا كاملا على موقع الوكالة، وقد صوت متابعو موقع وكالة وطن الاخبارية بالمعدل لكل سؤال ٢٣٦٥ متابعا. كما لوحظ تفاوت في حجم التصويت بين الأسئلة؛ فقد صوت ١٩٧٢ متابعا على السؤال الأول، و٣٥٣١ متابعا على السؤال الثاني، و٢٠٠٨ متابعاً على السؤال الثالث، أما السؤال الرابع فقط صوت عليه ١٩٥٩ متابعاً، فيما صوت٢٣٥٣ متابعاً على السؤال الخامس.

أما الاستطلاع الثاني فقد كان عبارة عن استمارة الكترونية تتضمن ٣٢ سؤالاً، تم تطويرها من خطاب التكليف الصادر من الرئيس، لرئيس الوزراء، وقد استهدفت الاستمارة، تحري انطباعات الجمهور حول أداء الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر، وقد تم ارسالها عبر البريد الكتروني ونشرها على موقع التواصل الاجتماعي "facebook" اشترك في التصويت، عليها ٦٦٤ شخصا.

تجدر الملاحظة أن استطلاعات الرأي التي أجريت تمثل جزء من المجتمع ممن يستخدمون شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة المتابعين لموقع وكالة وطن الإخبارية وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، ومتابعي مؤسسة -REFORM, وصفحاتها، وقوائم البريد الالكتروني التي تتعامل معها المؤسسة والخاصة، بجمهورها المستهدف، واصدقائها، من قيادات مجتمعية وسياسية وأساتذة جامعات وناشطين سياسيين واجتماعيين ومجموعات شبابية

النتائج

أكملت الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر برئاسة الدكتور محمد اشتية شهرها الثامن في إدارة الشأن الفلسطيني العام في منتصف شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩، حيث أدت الحكومة اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٣ وعقدت اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥، وخلال فترة التكليف وبعد أداء اليمين الدستوري قدم رئيس الحكومة ٦٦ التزاما أمام المواطنين جاءت في رده على خطاب التكليف أو في إعلانات مختلفة؛ سواء في لقاءات صحفية أم خلال لقاءاته مع أطياف مختلفة من المجتمع المدني، أو ضمن قرارات مجلس الوزراء. كما يحصر التقرير قرارات مجلس الوزراء كما جاءت على موقع الحكومة الفلسطينية ويقوم بتصنيفها. في محاولة لفهم أولويات الحكومة ومعالجتها للقضايا المختلفة التي تُعرض عليه.

يدرك القائمون على التقرير الظروف السياسية الصعبة التي رافقت ولادة الحكومة الثامنة عشر، فقد تشكلت في ظل انقطاع أموال المقاصة المصدر الاساسي للموازنة الفلسطينية. كما ورثت الحكومة تركة ثقيلة مليئة بالإحباط وغياب الأفق وانخفاض القدرة على التحمل لدى المواطنين في الاثني عشر عاما الماضية.

من المؤكد أن مدى انفتاح الحكومة وتعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني يزيد من قدرة هذه المؤسسات للنفاذ للمعلومات والاعتماد على معلومات دقيقة مما يمنح تقاريرها صدقية أعلى، هذا لا يعني التشكيك بتقارير مؤسسات المجتمع المدني، ويجعلها قادرة على المساهمة في رسم السياسات وتطوير أداء الحكومة بما ينسجم مع الأهداف العامة للدولة. وفي هذا السياق فإن الحكومة الثامنة عشر لم تستجب لطلبات الحصول على خطة الحكومة التي اقرتها في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ أيار ٢٠١٩ على الرغم من الرسائل المتكررة التي تم ارسالها لرئاسة الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ما زال انفتاح الحكومة الثامنة عشر منقوصا في مجال تقديم المعلومات؛ حيث يقوم مجلس الوزراء بنشر عناوين قرارات مجلس الوزراء دون نشر القرار ونصه كاملا مما يحول دون معرفة تفاصيل القرارات التي يتم إقرارها من قبل مجلس الوزراء. كما أن فريق العمل وجد فرقا بين عدد القرارات التي تم نشرها على موقع مجلس الوزراء مقارنة بما تم إعلانه في تقرير الأمانة العامة المنشور على ذات الموقع؛ فقد أشار تقرير أداء الأمانة العامة (١٥ نيسان ٢٠١٩-٣٠ أيلول ٢٠١٩) إلا أن الأمانة العامة تابعت تنفيذ ٢٥٦ قرارا صادرا عن مجلس الوزراء في أول ٢٤ جلسة له فيما مراجعة الرابط الخاص بقرارات مجلس الوزراء تظهر فقط ١٦٥ قرارا منشوراً منها.

يتمثل الفارق بين ما تم الإعلان عنه في تقرير الأمانة العامة ونتائج الفحص لقرارات الحكومة بـ ٩١ قرارا (أي ٣٦٪ من مجمل القرارات). الامر الذي يشير إلى واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية: إما (١) أن مجلس الوزراء أخفى بعض القرارات باعتبارها سرية ولا يرغب بنشرها، أو (٢) أن الأمانة العامة تتعامل باستخفاف في مسألة حق المواطنين بالاطلاع على قرارات مجلس الوزراء، أو (٣) أن ذلك ناجم عن اهمال العاملين المسؤولين عن الموقع الالكتروني لمجلس الوزراء.

كما يشير تقرير الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن ٣٧٪ من قرارات الحكومة (٨١ قرارا من ٢١٧ قرارا في أولى عشرين جلسة) قد تم تنفيذها، وأن ٢٥٪ على قيد التنفيذ فيما ٣٨٪ لم يتم تنفيذها.

تشير قرارات الحكومة المنشورة على موقعها الالكتروني إلى أن الحكومة أنشأت ٤٠ لجنة وزارية، بالإضافة إلى اللجان الوزارية الستة الدائمة، عبر تسعة وثلاثين قرارا لمناقشة بعض القضايا لكن لم يقر مجلس الوزراء الا توصيات لجنة واحدة وهي "اللجنة الوطنية لدراسة قطاع الكهرباء" في الجلسة ٢٨ لمجلس الوزراء، والمصادقة على توصياتها، وتشكيل أربع لجان وزارية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات، فيما بقية اللجان الأخرى لم يعرف مصيرها أو حتى الان لم تقدم توصياتها لمجلس الوزراء. وتشكل هذه القرارات نسبة ١٦٪ من مجموع قرارات الحكومة.

كما أن ثمانية عشر قراراً (أي ٧٪) من قرارات الحكومة، تتعلق بالموافقة على طلبات شراء وعطاءات لصالح الوزارات والمؤسسات العامة مثل وزارة الصحة، وخمسة عشر قراراً (أي ٦٪) من قرارات الحكومة تتعلق بالموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.

وعلى صعيد رضى الجمهور عن اداء الحكومة، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي قامت به المؤسسة الفلسطينية للتمكن والتنمية المحلية _REFORM عبر الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء على مدار خمسة أسابيع في الفترة الواقعة ١٥/١٠-٢/١٢/٢٠١٩، أن الجمهور في أغلبه غير راضي عن أداء الحكومة الثامنة عشر في الأشهر الثمانية الأولى. ويرون أن واقع الحريات العامة وحقوق الانسان لم يتحسن، وتقول الأغلبية أن الحكومة الثامنة عشر لم تفِ بتعهدها بان تكون أكثر انفتاحا وشفافية. كما أن أغلبية كبيرة من المشاركين في التصويت قالوا إنهم لا يثقون بأن وزارة الريادة والتمكين -المستحدثة في هذه الحكومة-ستساهم في تنفيذ تعهدات الحكومة في عملية التنمية. وكذلك فإن الأغلبية أشاروا إلى أن نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ومستواها أصبحت أسوأ.

الالتزامات

٦٦ التزاما للحكومة

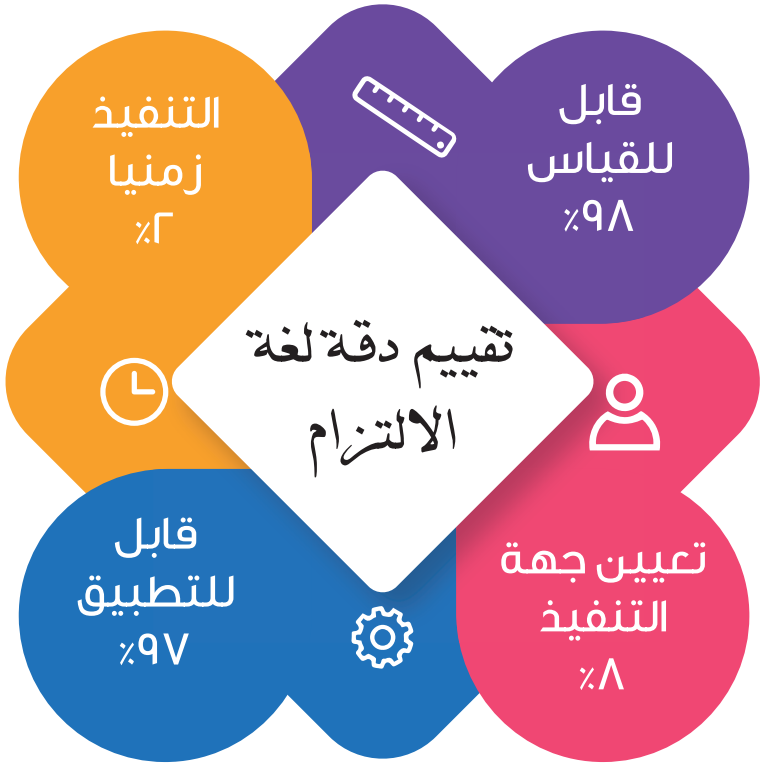

الالتزامات

٦٦ التزاما للحكومة

درجة التنفيذ

مكتمل ١٤٪

جار التنفيذ ٣٦٪

لم يتم تنفيذه ٥٠٪

تصنيف الالتزامات

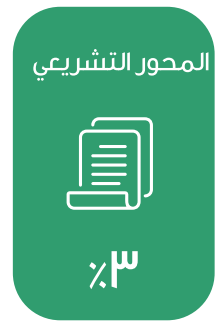

قرارات الحكومة

عدد القرارات ٢٤١

انطباعات وموا قف الجمهور حول أداء الحكومة

مدى رضى الجمهور عن أداء الحكومة الثامنة عشر

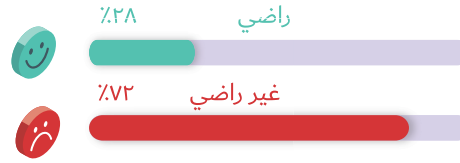

تقييم الجمهور لواقع الحريات العامة وحقوق الانسان في ظل الحكومة الثامنة عشر

الحكومة الثامنة عشر أكثر انفتاحا

مدى الثقة بأن وزارة الريادة والتمكين ستساهم في التنمية

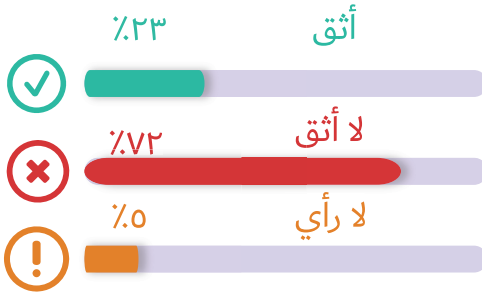

مدى تلمس تحسن الخدمات ونوعيتها في الحكومة الثامنة عشر

بنية الحكومة السياسية والاجتماعية
عدد أعضاء الحكومة: ٢٢ وزيراً

الوزراء الجدد والحكومة السابقة

قديم ٢٣٪ الجدد ٧٧٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب الجنس

أنثى ١٤٪ ذكر ٨٦٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب الديانة

مسيحي ١٨٪ مسلم ٨٢٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب حالة اللجوء

لاجئ ١٤٪ غير لاجئ ٨٦٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب مكان السكن

مخيم ٩٪

قرية ٤٥٪

مدينة ٤٦٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب حالة الاقامة

عائد ٩٪

مقيم ٩١٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب مكان الاقامة

غزة ٢٣٪

ضفة ٧٧٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب الدرجة العلمية

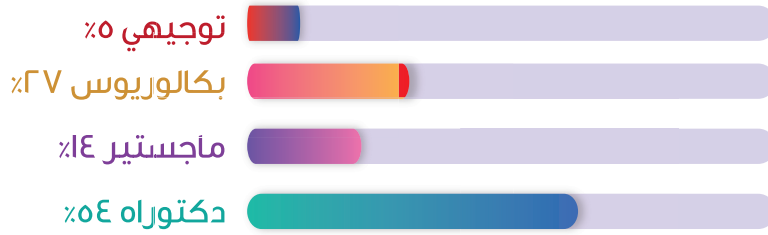

أولاً: البنية السياسة والاجتماعية لأعضاء الحكومة الثامنة عشر

أدت الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر برئاسة الدكتور محمد اشتية اليمين القانونية أمام الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٣ معلنة بذلك بدء عهد جديدة لمجلس الوزراء. تكونت الحكومة من ٢٢ وزيرا بمن فيهم رئيس الوزراء؛ إذ ضمت ١٧ وزيرا جديدا إلى الحكومة، مع بقاء خمسة وزراء من الحكومة السابقة (أي ٢٣٪) حافظوا على مواقع لهم في الحكومة الجديدة (زياد أبو عمرو، نبيل أبو ردينة، رياض المالكي، وشكري بشارة، ورولا معايعة)، فيما اثنين كانا في حكومات سابقة (محمد اشتية، واحمد مجدلاني)، وخمسة وزراء هم أكاديميون "أي يعملون في الجامعات الفلسطينية" هم (مروان عورتاني، اسحق سدر، محمود أبو مويس، محمد زيارة، محمد الشلالدة)، واثنين سفراء "نصري أبو جيش ومي كيلة".

شملت التشكيلة وزراء من مختلف المحافظات الفلسطينية، حيث يتوزع أعضاء الحكومة حسب المحافظة إلى؛ أربعة وزراء من محافظة نابلس، وثلاثة وزراء من محافظة الخليل ومثلهم من محافظة رام الله والبيرة، ووزيرين من محافظة القدس واثنين من محافظة بيت لحم وآخرين من محافظة جنين، واثنين من محافظة غزة وكذلك وزيرين من محافظة شمال غزة. ووزير واحد من محافظة طولكرم وآخر من محافظة رفح.

الوزراء الجدد والحكومة السابقة

قديم ٢٣٪ الجدد ٧٧٪

وحسب حالة اللجوء؛ فإن ١٤٪ من أعضاء مجلس الوزراء هم من اللاجئين مقارنة بأغلبية كبيرة من غير اللاجئين "أي من الضفة الغربية وقطاع غزة" (٨٦٪). وفقط وزيرين اثنين من سكان المخيمات "أي هم مولدون/ محسوبون على المخيمات" وهم من قطاع غزة فيما لم يحظَ سكان المخيمات في الضفة الغربية على أي مقعد في الحكومة. فيما كان ١٠ وزراء من المدن والعشرة الاخرون من البلدات والقرى.

وحسب حالة الإقامة؛ فإن اثنين فقط من أعضاء الحكومة هم من العائدين (أي ٩٪) مقابل عشرين وزيرا من المقيمين (٩١٪). وبلغ عدد الوزراء من قطاع غزة خمسة وزراء (أي ٢٣٪) فيما البقية هم من الضفة الغربية (١٧ وزيرا).

أعضاء مجلس الوزراء حسب حالة اللجوء

لاجئ ١٤٪ غير لاجئ ٨٦٪

أعضاء مجلس الوزراء حسب مكان السكن

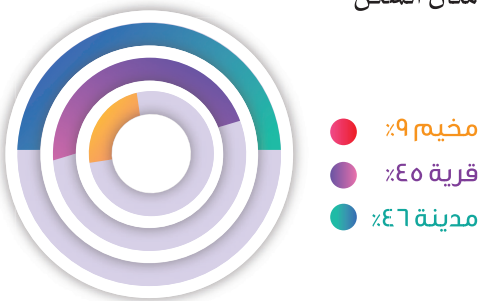

أعضاء مجلس الوزراء حسب حالة الاقامة

أعضاء مجلس الوزراء حسب مكان الاقامة

ويتوزع أعضاء الحكومة حسب الانتماء الحزبي كما يلي: حصلت حركة فتح على ثمانية حقائب وزارية (أعضاء مركزية , أو مجلس ثوري ,أو مجلس استشاري) فيما حازت الفصائل الأخرى المشاركة على ثلاث حقائب وزارية (واحدة لكل من النضال الشعبي, وحزب الشعب, وحزب فدا)، بينما تولى بقية الحقائب الاحدى عشرة شخصيات تحمل بند "الكفاءات" منهم خمسة من كوادر حركة فتح وأطرها الحركية.

أما فيما يتعلق بالتحصيل العلمي؛ فإن اغلبية الوزراء (٥٤٪) حاصلون على درجة الدكتوراه في تخصصاتهم المختلفة كالهندسة والطب والعلوم السياسية والاقتصاد، فيما ستة وزراء حاصلون على درجة البكالوريوس (٢٧٪)، وثلاثة آخرين حاصلون على درجة الماجستير، بينما لم نتمكن من الحصول على الدرجة علمية لأحد الوزراء.

أعضاء مجلس الوزراء حسب الدرجة العلمية

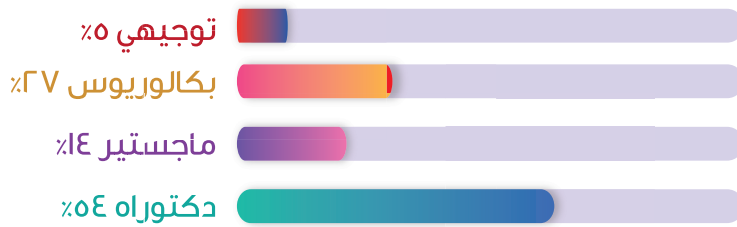

تشير الدرجات العلمية التي يحملها أعضاء مجلس الوزراء إلى تنوع التخصصات؛ فسبعة أعضاء مختصون في الاقتصاد والإدارة والاعمال والمالية، وخمسة أعضاء حاصلون على شهادات في العلوم الاجتماعية "علوم سياسية وعلم اجتماع وعلم نفس تربوي وقانون)، وأربعة وزراء أطباء وأربعة أخرين حاصلون على شهادة في الهندسة.

وقد بلغ متوسط أعمار وزراء الحكومة الثامنة عشر برئاسة الدكتور محمد اشتية ٦٠ عاما؛ أكبر الوزراء سناً خالد العسيلي (٧٢ عاما) ويليه مروان عورتاني (٧٠ عاما)، فيما أصغر الوزراء سناً هو فادي الهدمي (٤٢ عاما) وثم عاطف أبو سيف (٤٦ عاما) ورولا معايعة (٤٩ عاما). وأن عشرة وزراء أعمارهم ما بين (٦٠-٦٩ عاما)، والسبعة الباقون في الفئة العمرية (٥٠-٥٩).

شكلت النساء ١٤٪ فقط من الحكومة "ثلاث وزيرات" ولم يحدث تغيير جوهري في الحقائب التي تحملها النساء سوى وزارة الصحة التي تولتها الدكتورة مي كيلة، وبقيت السيدة رولا معايعة تحتفظ بوزارة السياحة فيما تولت الدكتورة آمال حمد وزارة شؤون المرأة.

أعضاء مجلس الوزراء حسب الجنس

وفقا للتقسيم "اعلى أساس الدين "، فقد بقيت النسبة كما هي في الحكومة السابقة، حيث يتولى أربعة مسيحيون حقائب وزارية (أي ١٨٪) مقابل ثمانية عشر من المسلمين (أي ٨٢٪).

أعضاء مجلس الوزراء حسب الديانة

على الرغم من التوزيع الجغرافي لأعضاء الحكومة الثمانية عشر وتنوع الاختصاصات والمهن والتعدد الديني إلا أن التعددية الحزبية بقيت محدودة في ظل امتناع تنظيمات وازنة من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كالجهة الشعبية والجهة الديمقراطية عن المشاركة فيها.

فقدت هذه الحكومة فرصة مشاركة أوسع للشباب؛ فقط اثنان من مجمل اعضاء الحكومة الاثنين والعشرين هم في الاربعينات (فادي الهدمي وعاطف أبو سيف) ولم تتضمن فئات عمرية أقل. وابقت على الفئات العمرية الأعلى. كما جاءت مشاركة المرأة في الحكومة (٣ نساء من ٢٢ مجمل أعضاء الحكومة) ضعيفا ويتنافى مع قرارات مؤسسات منظمة التحرير التي اقرت حدا أدنى لمشاركة المرأة في المجالس السياسية، ويبدو أن الثقافة الذكورية لدى القيادة الفلسطينية تحد بشكل واسع من تقدم المرأة الفلسطينية لتتبوأ مكانتها في مجلس الوزراء. كما تشير تشكيلة الحكومة، والحكومات السابقة، إلى حصر مشاركة المرأة في القطاع الاجتماعي ما يدل على تنميط دور المرأة في العمل العام وشاهد على الثقافة الذكورية التي تتحكم في هذه التعيينات.

ثانيا: التزامات الحكومة

الالتزامات الحكومية خلال الثمانية أشهر الأولى ومدى تنفيذها

الرقم	نص الالتزام	درجة التنفيذ	مصدر الالتزام	تاريخ الالتزام
١	تجسيد الدولة الفلسطينية	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٢	تعزيز صمود المقدسيين	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٣	استعادة الإشعاع الديمقراطي لشعبنا	لم يتم التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٤	توسيع الحريات العامة واحترام الانسان	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٥	تعزيز اقتصادنا الوطني والاستثمارات فيه	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٦	خلق فرص عمل للشباب/الخريجين	لم يتم التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٧	مكافحة الفقر	لم يتم التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٨	إنهاء الانقسام وعودة قطاع غزة إلى إطار الشرعية الفلسطينية	لم يتم التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
٩	رفع المعاناة عن أهلنا في قطاع غزة	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
١٠	تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة	جاري التنفيذ	خطاب الرد على التكليف	٢٠١٩/٣/١٠
١١	توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٢	عدم رفع نسبة الضرائب على المواطنين	مكتمل	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٣	اجراء الانتخابات	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٤	إيجاد بدائل للمستشفيات الإسرائيلية	مكتمل	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٥	بناء اسكانات في مناطق (ج)	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٦	ترميم بيوت في القدس	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٧	إيجاد ممولين لدعم القدس (القطاع الخاص)	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٨	تعزيز المنتج الوطني	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
١٩	الانفكاك عن إسرائيل اقتصاديا	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٠	رفع نسبة موازنة وزارة الزراعة	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢١	خفض نسبة البطالة	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٢	عملات بديلة (الكترونية / مشفرة)	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٣	تدريب المهندسين العاطلين عن العمل	جاري التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٤	تعزيز التشغيل الذاتي (المشاريع الصغيرة)	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٥	خلق تعليم مهني موازي للتعليم العالي	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٦	تمويل مشاريع استثمارية للشباب والمرأة ورجال الأعمال	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٧	الانتقال من التعليم المبني على الحفظ إلى التعلم المبني على المعرفة والتفكير	لم يتم التنفيذ	لقاء اعلامي لرئيس الوزراء	٢٠١٩/٤/١٣
٢٨	العناقيد الزراعية (قلقيلية)	جاري التنفيذ	خطة تنمية العناقيد	٢٠١٩/٩/١٧
٢٩	العناقيد الزراعية (طولكرم)	لم يتم التنفيذ	خطة تنمية العناقيد	٢٠١٩/٩/١٧
٣٠	العناقيد الزراعية (طوباس)	لم يتم التنفيذ	خطة تنمية العناقيد	٢٠١٩/٩/١٧
٣١	العناقيد الزراعية (جنين)	لم يتم التنفيذ	خطة تنمية العناقيد	٢٠١٩/٩/١٧
٣٢	العناقيد الصناعية (نابلس)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١
٣٣	العناقيد الصناعية(الخليل)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١
٣٤	العناقيد السياحية (بيت لحم)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١
٣٥	العناقيد الإدارية والخدماتية (رام الله)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١

٣٦	خطة تنمية القدس الشريف (عنقود العاصمة)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١
٣٧	خطة تنمية المحافظات الجنوبية (العناقيد الطويلة)	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء رقم ٦	٢٠١٩/٥/٢١
٣٨	انشاء الية دولية للتدقيق على الاقتطاعات	لم يتم التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٣٩	تعزيز دور المرأة	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٠	الانفتاح والشفافية	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤١	تقوية المدن الصناعية وانشائها	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٢	تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٣	وقف التحويلات الطبية لإسرائيل	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٤	تأسس بنية تحتية للمنطقة الصناعية غرب نابلس	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٥	اعتماد منطقة جمرورة منطقة صناعية خاصة	مكتمل	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٦	تمديد العقد الاستشاري المنطقة الصناعية جنين	مكتمل	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٧	استكمال تسجيل الأراضي لمحافظة جنين	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٨	ربط المنطقة الصناعية بأريحا بالطاقة المتجددة	لم يتم التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٤٩	دعم تعرفة الكهرباء بمبلغ ٥٠ مليون شيكل	مكتمل	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٥٠	إعادة هيكلة قطاع الكهرباء	جاري التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٥١	انشاء المصرف الحكومي للاستثمار والتنمية.	لم يتم التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٥٢	انشاء كلية جامعية للتدريب المهني	لم يتم التنفيذ	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٥٣	اجراء الانتخابات في ١٤ بلدية في تسعين يوم	مكتمل	ملامح خطة الـ ١٠٠ يوم	٢٠١٩/٥/٢٠
٥٤	بناء ٦ مستشفيات جديدة	لم يتم التنفيذ	لقاء مع اتحاد أبناء رام الله	٢٠١٩/٤/٢٤
٥٥	استقدام أطباء فلسطينيين من الخارج	جاري التنفيذ	لقاء مع اتحاد أبناء رام الله	٢٠١٩/٤/٢٤
٥٦	وقف السفر على الدرجة الأولى	مكتمل	بيان الجلسة الأولى	٢٠١٩/٤/١٥
٥٧	عدم شراء سيارات جديدة للوزراء	مكتمل	بيان الجلسة الأولى	٢٠١٩/٤/١٥
٥٨	تعديل نظام الشركات غير الربحية ومعالجة جميع أوجه القصور والثغرات والعيوب فيه،	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء ١٢	٢٠١٩/٧/٨
٥٩	نظام منع تضارب المصالح في الوظيفة العمومية	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء ١١	٢٠١٩/٧/١
٦٠	إنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب إعداد مشروع القانون الخاص بها	جاري التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء ١٧	٢٠١٩/٨/١٩
٦١	التأمين الصحي الشامل	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء ٧	٢٠١٩/٥/٢٧
٦٢	بروتوكولات التحولات الطبية	لم يتم التنفيذ	جلسة مجلس الوزراء ٧	٢٠١٩/٥/٢٧
٦٣	إقرار قانون حماية الاسرة من العنف	لم يتم التنفيذ	لقاء رئيس الحكومة مع هيومن رايتس ووتش/	٢٠١٩/٧/٢٧
٦٤	رفع سن الزواج للمرأة لـ ١٨ عاما	مكتمل	لقاء رئيس الحكومة مع هيومن رايتس ووتش/	٢٠١٩/٧/٢٧
٦٥	توحيد معيار صرف رواتب الموظفين الرسميين بين قطاع غزة والضفة الغربية	لم يتم التنفيذ	تصريح صحفي	٢٠١٩/٩/٣
٦٦	تعزيز صمود الفلسطينيين في الاغوار وحمايتهم	جاري التنفيذ	جلسة الحكومة في الأغوار الفلسطينية	٢٠١٩/٩/١٦

ثالثا: تصنيف قرارات الحكومة الثامنة عشر

قرارات الحكومة الثامنة عشر خلال الأشهر الثمانية الأولى

الرقم	القرار	رقم الجلسة	تاريخ القرار	المحور
١	بشأن سفر الوزراء إلى خارج دولة فلسطين: يقتصر تمثيل الحكومة في المؤتمرات الدولية وغيرها من دعوات توجه للوزراء على سفراء فلسطين في تلك الدول، أو أحد موظفي الفئة العليا في الوزرات ذات العلاقات، على أن تكون مشاركة الوزراء في الحالات المهمة والضرورية فقط.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٢	مواعيد انعقاد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية: تعقد جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية للحكومة الثامنة عشرة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين من كل أسبوع.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٣	تشكيل اللجنة الاجتماعية الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٤	تشكيل لجنة السياسيات التنموية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٥	تشكيل اللجنة الاقتصادية الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٦	تشكيل لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٧	تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٨	تشكيل لجنة الإصلاح الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
٩	تشكيل اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
١٠	إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمواءمة التشريعات السارية مع المعاهدات والمواثيق الدولية.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
١١	التنسيب إلى رئيس دولة فلسطين بتشكيل الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية، برئاسة رئيس الوزراء.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
١٢	نقل ملف التخطيط من وزارة المالية والتخطيط إلى رئاسة الوزراء.	١	٢٠١٩/٤/١٥	الإداري
١٣	إعادة تشكيل لجنة لمواءمة التشريعات مع المعاهدات والمواثيق الدولية، تعمل اللجنة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص، وتتولى مراجعة التشريعات المعمول بها، ومشاريع القوانين، وتحديد الأولويات التشريعية الواجب العمل على استحداثها أو تعديلها.	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الإداري
١٤	المصادقة على توصيات لجنة الإيجارات المركزية بشأن طلبات الاستئجار.	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الاقتصادي والمالي
١٥	اعتماد تنفيذ مشروع تعبيد طرق داخلية في قرية كفر قليل بنابلس.	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الخدمات
١٦	منح أذونات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الإداري
١٧	الموافقة على الأمر التغييري الخاص بمشروع إنارة "ملعب-استاد" يطا الدولي.	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الطاقة
١٨	دعم التعرفة الكهربائية لعام ٢٠١٩م: الموافقة على دفع فرق التعرفة لشركات توزيع الكهرباء عن أشهر (نيسان/أيار/حزيران) لعام ٢٠١٩م،	٢	٢٠١٩/٤/٢٢	الطاقة
١٩	تشكيل لجنة وزارية لتنمية الزراعة في محافظة قلقيلية وتطويرها واستصلاح الأراضي فيها على أساس التنمية بالعناقيد،	٣	٢٠١٩/٤/٢٩	الخدمات
٢٠	البرنامج الرسمي للقدس عاصمة الثقافة الاسلامية ٢٠١٩م: إعادة تشكيل اللجنة الوزارية للإشراف على تنفيذ البرنامج الرسمي للقدس عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٩م، برئاسة وزير الثقافة،	٣	٢٠١٩/٤/٢٩	الإداري
٢١	الدوام الرسمي خلا ل شهر رمضان المبارك لعام ١٤٤٠هـ:	٣	٢٠١٩/٤/٢٩	الخدمة المدنية

٢٢	عطلة رسمية بمناسبة عيد العمال العالمي: اعتبار يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٠٥/٠١م عطلة رسمية بمناسبة عيد العمال العالمي.	٣	٢٠١٩/٤/٢٩	الخدمة المدنية
٢٣	منح أذونات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٣	٢٠١٩/٤/٢٩	الإداري
٢٤	إجراء انتخابات عدد من مجالس الهيئات المحلية في المحافظات الشمالية، وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٠٧/١٣م.	٤	٢٠١٩/٥/٦	الإداري
٢٥	المصادقة على اتفاقية التعاون الثقافي الموقعة بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية الإكوادور، بشأن تعزيز التعاون المتبادل بين الطرفين في مجال الفنون والثقافة واللغة.	٤	٢٠١٩/٥/٦	الاتفاقيات الدولية
٢٦	تشكيل لجنة لصياغة نظام خاص باستئجار العقارات لصالح الدوائر الحكومية يستند إلى المعايير العالمية، ويتضمن نموذجا لعقد موحد، شاملا جميع الجوانب الفنية والإدارية والمالية.	٤	٢٠١٩/٥/٦	التشريع
٢٧	البيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين: يحظر استخدام البيانات الشخصية (المباشرة/ غير المباشرة) الخاصة بالمواطنين متلقي الخدمة من الشركات والمؤسسات المزودة بها، لأغراض تجارية دون الحصول على إذن مسبق منهم، تحت طائلة المسؤولية القانونية.	٤	٢٠١٩/٥/٦	التشريع
٢٨	الموافقة على الأوامر التغييرية الخاصة بمشروع منطقة جنين الصناعية الحرة، والتمديدات الزمنية لملحقي العقد الأصلي	٤	٢٠١٩/٥/٦	الخدمات
٢٩	إحياء الذكرى الحادية والسبعون للنكبة:	٤	٢٠١٩/٥/٦	الإداري
٣٠	منح أذونات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٤	٢٠١٩/٥/٦	الإداري
٣١	تشكيل لجنة وزارية لوضع تصور بشأن النهوض بالتعليم التقني والمهني	٥	٢٠١٩/٥/١٣	الإداري
٣٢	تشكيل لجنة وطنية لدراسة قطاع الكهرباء من مختلف جوانبه، وتقييمه وفق المعايير العالمية،	٥	٢٠١٩/٥/١٣	الطاقة
٣٣	الموافقة على شراء جميع اللقاحات البيطرية لهذا العام.	٥	٢٠١٩/٥/١٣	الخدمات
٣٤	تشكيل الوفد الرسمي المشارك في "اجتماعات اللجنة العليا الأردنية - الفلسطينية المشتركة"	٥	٢٠١٩/٥/١٣	الإداري
٣٥	تشكيل لجنة تنسيقية للمحميات الطبيعية برئاسة وزير الزراعة	٥	٢٠١٩/٥/١٣	الخدمات
٣٦	المصادقة على خطة عمل الحكومة: تكليف رؤساء الدوائر الحكومية بتنفيذ خطة عمل الحكومة، من خلال تشكيل فرق عمل خاصة بمتابعة تنفيذها، وجمع البيانات المتعلقة بالمشاريع والنشاطات بشكل منسق ورفع تقارير دورية وشهرية بالخصوص للأمانة العامة لمجلس الوزراء، تتضمن المخرجات والنتائج ومدى تحقيقها للمخرجات وللأهداف المرجوة منها.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٣٧	اعتماد برنامج فلسطين للتميز الحكومي وفق المعايير العالمية تحت اشراف الامانة العامة لمجلس الوزراء.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٣٨	إجراء انتخابات عدد من مجالس الهيئات المحلية: اجراء انتخابات مجلس محلي: (جيوس/ قلقيلية، بيت الروش التحتا/ الخليل، بيت سوريك/ القدس) وذلك يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٠٧/١٣م	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٣٩	شراء مصل الأفاعي: الموافقة على شراء (٢٠٠) جرعة من مصل الافاعي.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الخدمات
٤٠	الموافقة على اتفاقية الاقتراض من البنك الوطني القطري، والتنسيب إلى رئيس دولة فلسطين للمصادقة عليها.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الاقتصادي والمالي

٤١	صرف الاحتياجات المالية السنوية لوزارة التربية والتعليم، بما يضمن اجراء امتحان الثانوية العامة لهذا العام، وبدء العام الدراسي الجديد ٢٠١٩م-٢٠٢٠م.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الاقتصادي والمالي
٤٢	إضافة وزيرة السياحة والآثار إلى عضوية اللجنة التنسيقية للمحميات الطبيعية.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٤٣	إضافة وزارة العدل إلى عضوية اللجنة الفنية لدراسة الهياكل التنظيمية.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٤٤	اضافة وزارة العدل إلى عضوية اللجنة الفنية للتقاعد المبكر.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٤٥	إضافة رئيس بلدية بيت لحم إلى عضوية اللجنة الوزارية لمشروع مدينة بيت لحم عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٢٠م.	٦	٢٠١٩/٥/٢٠	الإداري
٤٦	تمديد عمل لجنة اعتماد سنوات التفرغ في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المعتمدة ومدة الاسر للأسرى لمدة عام من تاريخه.	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	الإداري
٤٧	المصادقة على اتفاقيات التعاون وإعلان النوايا الموقعة مع وزارة الزراعة، على النحو الآتي:١. اتفاقية التعاون في المجال الزراعي والحيواني والسمكي مع دولة قطر. ٢. اتفاقية تطوير علاقات التعاون في مجال الزراعة وصحة الحيوان مع الجمهورية التركية. ٣. إعلان النوايا بشأن توسيع نطاق التعاون في مجال الزراعة مع الجمهورية الفرنسية.	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	الاتفاقيات الدولية
٤٨	تشكيل لجنة صحية وطنية بإشراف وزيرة الصحة، تتولى اللجنة دراسة ومراجعة المنظومة الصحية الحالية بشكل كامل وتقديم التوصيات التطويرية المحددة، مع التركيز على العناصر الأساسية التالية	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	الإداري
٤٩	شراء مطاعيم للأطفال للعام ٢٠١٩م: الموافقة على تخصيص وصرف مبلغ (٨,٩٤٠,٠٠٤,٤٥ دولار)، لصالح وزارة الصحة لشراء مطاعيم الأطفال لعام ٢٠١٩م، من خلال مؤسسة اليونيسف.	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	الخدمات
٥٠	عطلة عيد الفطر السعيد: تبدأ عطلة عيد الفطر السعيد اعتبارا من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٠٦/٠٣م، وحتى مساء يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٠٦/٠٦م.	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	الخدمة المدنية
٥١	تكون ولاية مجالس الهيئات المحلية المقرر إجراء انتخابات لها هذا العام، حتى نهاية الدورة الانتخابية الحالية ٢٠١٧ - ٢٠٢١م.	٧	٢٠١٩/٥/٢٧	التشريع
٥٢	المصادقة على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة اديوكيد الإيطالية بشأن تعزيز دور مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة لتشجيع ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.	٨	٢٠١٩/٦/١٠	الاتفاقيات الدولية
٥٣	انشاء معهد سياسات النوع الاجتماعي، على أن ينظم عمله بقانون. تؤول للمعهد كافة الموجودات والحقوق المالية والعينية والفكرية المخصصة لمشروع مركز المرأة للأبحاث والتوثيق.	٨	٢٠١٩/٦/١٠	الإداري
٥٤	دعم العملية التعليمية:١. اعتبار تخصيص الموازنات للعملية التعليمية أولوية قصوى، وتكليف كل من وزير المالية ووزير التربية والتعليم وأمين عام مجلس الوزراء بتحديد جدول الصرف بما يناسب سلامة سير العملية التعليمية ٢. تخصيص الموازنة المطلوبة لتأهيل مدارس التدريب المهني بقيمة ٢ مليون دولار لبدء العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.	٨	٢٠١٩/٦/١٠	الخدمات
٥٥	موافقة على استحداث مكتب لوزارة النقل والمواصلات في مول فلسطين التجاري بضاحية الريحان في محافظة رام الله والبيرة.	٩	٢٠١٩/٦/١٧	الخدمات

٥٦	إعادة تشكيل مجلس الادارة المؤقت للهيئة العامة للبترول على النحو الآتي:	٩	٢٠١٩/٦/١٧	الطاقة
٥٧	اعتبار الاول من تشرين الثاني من كل عام يوما للمنتج الوطني.	٩	٢٠١٩/٦/١٧	الإداري
٥٨	تشكيل لجنة لدراسة شراء مركبات إطفاء ومركباتٍ ترحيل نفايات لبلدية الخليل وتحديد الخيارات المتاحة ، تضم في عضويتها كلا من	٩	٢٠١٩/٦/١٧	الخدمات
٥٩	إضافة وزارة العمل ووزارة الصحة إلى عضوية اللجنة الفنية لتنظيم صناعة الحجر والرخام في فلسطين	٩	٢٠١٩/٦/١٧	الإداري
٦٠	تشكيل لجنة وزارية خاصة لتطوير مكب زهرة الفنجان	١٠	٢٠١٩/٦/٢٦	الخدمات
٦١	المصادقة على اتفاقية شراء الخدمة بين وزارة الصحة ومركز الحسين للسرطان -عمان.	١٠	٢٠١٩/٦/٢٦	الخدمات
٦٢	المصادقة على مذكرة التفاهم بين النيابة العامة في فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية.	١٠	٢٠١٩/٦/٢٦	الاتفاقيات الدولية
٦٣	المصادقة على توصيات لجنة البنية التحتية الوزارية الدائمة في اجتماعها الأول	١٠	٢٠١٩/٦/٢٦	الخدمات
٦٤	التنسيب إلى رئيس دولة فلسطين بتعديل مسمى وزارة المالية والتخطيط حيثما ورد في التشريعات السارية ليصبح "وزارة المالية".	١٠	٢٠١٩/٦/٢٦	التشريع
٦٥	المصادقة على توصية لجنة الإيجارات المركزية بشأن طلب استئجار مقر جديد لدائرة تسجيل أراضي قلقيلية لصالح سلطة الأراضي	١١	٢٠١٩/٧/١	الخدمات
٦٦	اعتبار مدينة جمرورة "مدينة صناعية خاصة"	١١	٢٠١٩/٧/١	الاقتصادي والمالي
٦٧	المصادقة على تمديد العمل بنظام عقد حزمة حوافز للمشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رقم (٦) لسنة ٢٠١٨م.	١١	٢٠١٩/٧/١	الاقتصادي والمالي
٦٨	الموافقة على توسعة مبنى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (مبنى الكرمل).	١١	٢٠١٩/٧/١	الإداري
٦٩	تشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام منع تضارب المصالح في الوظيفة العمومية:	١١	٢٠١٩/٧/١	الإداري
٧٠	المصادقة على اتفاقية التعاون في المجالات الإحصائية بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمعهد الإحصائي الوطني في جمهورية بلغاريا.	١١	٢٠١٩/٧/١	الاتفاقيات الدولية
٧١	تشكيل لجنة لمراجعة الوضع المالي لشركة كهرباء محافظة القدس والديون المتراكمة عليها	١١	٢٠١٩/٧/١	الطاقة
٧٢	تشكيل لجنة لحصر وجرد المباني الحكومية المملوكة للخزينة العامة أو المستأجرة	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الإداري
٧٣	تشكيل لجنة فنية لتعديل نظام الشركات غير الربحية ومعالجة جميع أوجه القصور والثغرات والعيوب فيه، تضم في عضويتها	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الإداري
٧٤	تشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الخدمات
٧٥	إعادة تشكيل اللجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الإداري
٧٦	المصادقة على مذكرة التفاهم بين المدرسة الوطنية للإدارة في دولة فلسطين والجمهورية التونسية.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الاتفاقيات الدولية
٧٧	المصادقة على العطل والمناسبات الدينية للطائفة السامرية لعام ٢٠١٩م.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الخدمة المدنية
٧٨	الموافقة على دعم التعرفة الكهربائية للربع الثالث لعام ٢٠١٩م.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الطاقة
٧٩	المصادقة على مذكرات التفاهم الموقعة بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية المبينة أدناه.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الاتفاقيات الدولية
٨٠	سياسة استخدام البريد الإلكتروني في المؤسسات العامة.	١٢	٢٠١٩/٧/٨	الإداري
٨١	احالة عدد من الموظفين إلى التقاعد المبكر بناء على طلبهم.	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	الخدمة المدنية

٨٢	الموافقة على انضمام وزارة المالية إلى المكتب الاقليمي لتبادل المعلومات (RILO).	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	الاتفاقيات الدولية
٨٣	إضافة الجهات التالية إلى عضوية اللجنة الدائمة للإشراف والمتابعة لرصد العنف ضد المرأة:	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	الإداري
٨٤	اعتبار السادس والعشرين من تشرين الأول من كل عام يوما وطنيا للمرأة الفلسطينية.	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	الإداري
٨٥	الموافقة على شراء أجهزة نظم معلومات جغرافية (GPS) لاستخدام مراقبي الأبنية في وزارة الحكم المحلي.	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	الخدمات
٨٦	التنسيب إلى فخامة رئيس دولة فلسطين باعتماد إنشاء المصرف الحكومي للاستثمار والتنمية.	١٣	٢٠١٩/٧/١٧	التشريع
٨٧	الموافقة على منح إذن عمل خارج نطاق الوظيفة العمومية للموظفين لعدد من الموظفين وفق توصيات اللجنة المختصة.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الخدمة المدنية
٨٨	الموافقة على صرف بدل الإيجار لشقق مبعدي المحافظات الشمالية إلى المحافظات الجنوبية.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الاقتصادي والمالي
٨٩	الموافقة على منح وزارة المالية تسهيلات مؤقتة من بنك فلسطين لغايات تغطية صرف رواتب الموظفين عن شهر ٦/ ٢٠١٩م.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الاقتصادي والمالي
٩٠	تخصيص أربع ملاين دولار لدعم خطة تنمية العنقود الزراعي في محافظة قلقيلية "صمود وتنمية".	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الاقتصادي والمالي
٩١	الموافقة على منح إعفاء جمركي للأجهزة والمعدات الطبية المتبرع بها من مؤسسة القدس الشريف، لصالح المستشفيات والعيادات الطبية في القدس والمناطق النائية ومستشفى العيون في ترمسعيا.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الاقتصادي والمالي
٩٢	الموافقة على التعاقد مع اطباء مختصين للعمل في مجمع فلسطين الطبي "اخصائي الجهاز الهضمي، واخصائي جراحة اطفال".	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الخدمات
٩٣	الموافقة على قيمة بدل إيجار المدرسة النظامية في بيت حنينا بمحافظة القدس.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الاقتصادي والمالي
٩٤	إنشاء مركز فلسطين للتميز الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الخدمة المدنية
٩٥	تسمية أعضاء مجلس إدارة صندوق الإقراض لطلبة مؤسسات التعليم العالي.	١٤	٢٠١٩/٧/٢٢	الإداري
٩٦	الموافقة على منح وزارة المالية تسهيلات.	١٥	٢٠١٩/٧/٢٩	الاقتصادي والمالي
٩٧	تشكيل لجنة فنية بشأن المستحقات المالية لمستشفيات القدس المترتبة على الخزينة العامة.	١٥	٢٠١٩/٧/٢٩	الاقتصادي والمالي
٩٨	الموافقة على تحصيل الضرائب والرسوم والمخالفات من خلال مكتب البريد المتواجد على معبر الكرامة (استراحة اريحا).	١٥	٢٠١٩/٧/٢٩	الاقتصادي والمالي
٩٩	المصادقة على التعرفة الكهربائية للعام ٢٠١٩م.	١٥	٢٠١٩/٧/٢٩	الطاقة
١٠٠	التنسيب لفخامة رئيس دولة فلسطين بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.	١٥	٢٠١٩/٧/٢٩	الإداري
١٠١	تبدأ عطلة عيد الاضحى المبارك من صباح يوم السبت الموافق ١٠/ ٠٨/٢٠١٩م حتى مساء يوم الخميس الموافق ١٥/٠٨/٢٠١٩م.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمة المدنية
١٠٢	تقديم ٢٠٠ منحة دراسية (منحة مجلس الوزراء) للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة وفق معايير التفوق والاحتياج.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمات

١٠٣	الموافقة على منح وزارة المالية تسهيلات من بنك فلسطين لغايات تغطية صرف رواتب الموظفين عن شهر ٧/٢٠١٩م.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الاقتصادي والمالي
١٠٤	تشكيل لجنة لدراسة شروط ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية برئاسة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الطاقة
١٠٥	تشكيل اللجنة الخاصة بمتابعة موضوع الطوابع البريدية والإشراف على إصدارها.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمات
١٠٦	تشكيل لجنة عطاءات خاصة لشراء لوازم طبية من (أدوية، مستهلكات طبية، مواد مخبرية، وغيرها)، برئاسة وزيرة الصحة.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمات
١٠٧	تشكيل لجنة عطاءات خاصة لطباعة دفاتر جوازات السفر بمواصفات عالية لتسهل إجراءات السفر للمواطنين برئاسة وزارة الداخلية.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمات
١٠٨	الموافقة على تقسيط الديون المستحقة للخزينة العامة على المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية المتعثرة من اجل استمرارية عملها.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الاقتصادي والمالي
١٠٩	بشأن تصويب أوضاع المحطات الإذاعية والتلفزيونية والفضائية غير المرخصة خلال (٣ أشهر).	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الإداري
١١٠	التنسيب إلى رئيس دولة فلسطين بإعادة تشكيل مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الإداري
١١١	التنسيب إلى رئيس دولة فلسطين بتشكيل لجنة تحكيم جوائز دولة فلسطين في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية للعام ٢٠١٩م.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الإداري
١١٢	الموافقة على تعينات وزارة التربية والتعليم على النحو الآتي: تثبيت ١١٤٥ معلمة ومعلم ممن يعملون على بند العقود، وتوظيف ١٧٠٠ معلمة ومعلم جدد، و ١٥٩ موظف على بند المياومة.	١٦	٢٠١٩/٨/٥	الخدمة المدنية
١١٣	إنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب كمؤسسة مستقلة، وتكليف الفريق الحكومي لمتابعة إنشاء الآلية الوطنية الوقائية لمنع التعذيب إعداد مشروع القانون الخاص بها.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	التشريع
١١٤	تفعيل النافذة الاستثمارية الموحدة في الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، لمنح جميع التراخيص والأذونات اللازمة للمشاريع الصناعية من خلال هذه النافذة.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الخدمات
١١٥	اعتماد التقرير السنوي السادس للشكاوى في الدوائر الحكومية للعام ٢٠١٨م.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الإداري
١١٦	المصادقة على الاتفاقية بين حكومة روسيا الاتحادية وحكومة دولة فلسطين بشأن الإعفاء من تأشيرة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الاتفاقيات الدولية
١١٧	اعتماد بروتوكول التعاون الصحي مع المملكة الأردنية الهاشمية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الاتفاقيات الدولية
١١٨	اعتماد سياسة استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني الحكومي في الدوائر الحكومية وتعليمات استخدام البريد الالكتروني الحكومي.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	التشريع
١١٩	إعادة تشكيل لجنة العطاءات الخاصة بمشروع إدارة الطاقة الكهربائية برئاسة رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في المحافظات الجنوبية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الطاقة
١٢٠	الموافقة على تلقي شركة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان "غير الربحية" مبالغ مالية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الإداري
١٢١	الموافقة على تلقي شركة الائتلاف للتطوير والإنماء الزراعي "غير الربحية" مبالغ مالية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الإداري
١٢٢	الموافقة على تلقي شركة تغيير للإعلام المجتمعي "غير الربحية" مبالغ مالية.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الإداري

١٢٣	تشكيل لجنة خاصة لمعالجة مشكلة مياه الري الزراعي في محافظة أريحا والأغوار برئاسة وزير الزراعة.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الخدمات
١٢٤	إحالة عدد موظفين إلى التقاعد المبكر بناء على طلبهم.	١٧	٢٠١٩/٨/١٩	الخدمة المدنية
١٢٥	المصادقة على مذكرة التفاهم بين وزارة شؤون القدس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن دعم وزارة شؤون القدس في مختلف المستويات بما يشمل البحث في سبل المساعدة الفنية وتعزيز التعاون والشراكة في تبادل المعلومات والخبرات.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الاتفاقيات الدولية
١٢٦	تشكيل لجنة وزارية لإعداد عطاء منظومة الدفع الإلكتروني.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الاقتصادي والمالي
١٢٧	الموافقة على الأمر التغييري بمشروع إنشاء غرف الكهرباء والاعمال الخارجية في معسكر تدريب حرس الرئيس في أريحا.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الإداري
١٢٨	الموافقة على الأمر التغييري الخاص بالعقد المبرم مع شركة "العبد الهادي للاستثمارات الهندسية" لمتابعة تنفيذ المنحة الكويتية لإعادة اعمار المحافظات الجنوبية.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الإداري
١٢٩	تخصيص مبلغ بقيمة (٣ مليون شيقل) لاستكمال اعمال مشروع الصرف الصحي في تياسير بمحافظة طوباس.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الاقتصادي والمالي
١٣٠	المصادقة على نظام المسالخ في منطقة الهيئة المحلية لضمان سلامة اللحوم.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	التشريع
١٣١	تفويض وزير المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستخدام التحكيم الدولي في القضايا مع الجانب الإسرائيلي وفق الاتفاقيات الموقعة.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الإداري
١٣٢	المصادقة على نظام معدل للنظام المالي لدعم صمود المقدسيين.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	التشريع
١٣٣	اعتبار يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٠٨/٣١م عطلة رسمية بمناسبة رأس السنة الهجرية.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الخدمة المدنية
١٣٤	الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	١٨	٢٠١٩/٨/٢٦	الإداري
١٣٥	المصادقة على اتفاقية التعاون القضائي بين النيابة العامة في فلسطين ونيابة محكمة استئناف باريس في فرنسا تهدف إلى تبادل النظم القانونية وتنظيم العمل واستحداث التكنولوجيا ومكافحة الجريمة، وضع السياسات الجنائية وحماية الضحايا القاصرين.	١٩	٢٠١٩/٩/٢	الاتفاقيات الدولية
١٣٦	المصادقة على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار(بكدار)، بقيمة تقدر بحوالي (٤ مليون دولار) لإنشاء وتجهيز ثلاثة مدارس حكومية في المحافظات الجنوبية.	١٩	٢٠١٩/١٠/٢	الخدمات
١٣٧	التنسيب إلى فخامة رئيس دولة فلسطين بإعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس.	١٩	٢٠١٩/١١/٢	الإداري
١٣٨	الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	١٩	٢٠١٩/١٢/٢	الإداري
١٣٩	إطلاق اسم الرئيس التونسي الراحل (الباجي قايد السبسي) على الميدان المشترك بين مدينتي رام الله والبيرة الذي يقع على تقاطع شارع اليرموك مع شارع جمال عبد الناصر.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الإداري
١٤٠	تكليف سلطة المياه ووزارة الحكم المحلي بوضع آلية للمتابعة مع مقدمي الخدمات الذين تزيد نسبة الفاقد لديهم عن (٣٠ ٪) لإجراء التأهيل اللازم	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الخدمات

	لشبكات المياه لتقليل نسبة الفاقد على أن يتم تنزيل تكاليف التأهيل من فاتورة المياه التي تصدرها لهم دائرة مياه الضفة الغربية.			
١٤١	المصادقة على اتفاقية التعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في جمهورية الإكوادور، والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات في تحسين الممارسات الانتاجية في مختلف المحاصيل الزراعية وعمليات ما بعد الحصاد والصحة الزراعية وسلامة الاغذية والادوات التكنولوجية والانتاج العضوي والري والتسويق.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الاتفاقيات الدولية
١٤٢	المصادقة على مذكرتي تفاهم مع حكومة جمهورية الإكوادور: في مجالي التعاون الرياضي والتي تهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات وادارة وصيانة المنشآت الرياضية وتنظيم الاحداث اضافة إلى الابتكار وتشجيع الرياضة للأشخاص ذوي الاعاقة، ومذكرة التفاهم حول التعاون في مجال الشباب والتي تهدف إلى تبادل الوفود الشبابية والقدرة على تحليل نقاط القوة والضعف لدى الشباب.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الاتفاقيات الدولية
١٤٣	اعتماد مبلغ مالي بقيمة (٢ مليون شيقل) لشراء الاجهزة المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الخدمات
١٤٤	تخصيص مبلغ مالي لطرح عطاء دراسة وتصميم طريق سطح مرحبا - كفر عقب – الرام	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الخدمات
١٤٥	منع استيراد العجول من السوق الإسرائيلي وتكليف وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية وجهاز الضابطة الجمركية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرار مع المحافظة على مصلحة الاطراف من مستهلكين وتجار ومستوردين.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الاقتصادي والمالي
١٤٦	تشكيل لجنة عطاءات خاصة لشراء مركبات إطفاء ومركبات ترحيل نفايات للهيئات المحلية.	٢٠	٢٠١٩/٩/٩	الخدمات
١٤٧	الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢١	٢٠٣٠/٩/١٦	الإداري
١٤٨	الموافقة على عدد من طلبات التمويل الخاصة بشركات "غير ربحية".	٢١	٢٠٣١/٩/١٦	الإداري
١٤٩	المصادقة على اتفاقية سلة التمويل المشترك (JFA) الموقعة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الفدرالية الالمانية من خلال (KFW)، بهدف دعم الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧- ٢٠٢٢م، وبقيمة ٩٠ مليون دولار على مدار ٣ سنوات، لضمان التحاق آمن وشامل وعادل لجميع المستويات في النظام التعليمي، تطوير بيئة وأساليب التعليم، والتعليم المتمحور حول الطالب، لسعي نحو قيادة وحوكمة وادارة قائمة على النتائج والمساءلة.	٢٢	٢٠٢٥/٩/٢٣	الاتفاقيات الدولية
١٥٠	المصادقة على اتفاقيتي شراء الخدمة من المستشفيات المصرية، شراء خدمة زراعة كلى وكبد مع مستشفى المنيل الجامعي التخصصي وشراء خدمة معالجة السرطان مع مركز الجاما نايف.	٢٢	٢٠٢٦/٩/٢٣	الخدمات
١٥١	المصادقة على مذكرة التفاهم في مجال الحماية المدنية" الادارة العامة للدفاع المدني الفلسطيني" مع هيئة الحماية المدنية في جمهورية مالطا، والتي تهدف إلى تسهيل التعاون الثنائي في مجال التنبؤ والوقاية والتخفيف من آثار مكافحة الكوارث الطبيعية أو البشرية في اراضي كل دولة وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات الفنية وتطوير مشاريع مشتركة اضافة إلى دعم جهاز الدفاع المدني الفلسطيني بمعدات متخصصة في مجال الحماية المدنية.	٢٢	٢٠٢٧/٩/٢٣	الاتفاقيات الدولية

١٥٢	المصادقة على تعرفة بيع الكهرباء من موزع إلى آخر.	٢٢	٢٠٢٨/٩/٢٣	الطاقة
١٥٣	الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٢	٢٠٢٩/٩/٢٣	الإداري
١٥٤	التعاقد مع طبيب أخصائي جراحة للعمل في مجمع فلسطين الطبي.	٢٢	٢٠٣٠/٩/٢٣	الخدمات
١٥٥	تشكيل وفد رسمي لزيارة جمهورية مصر العربية بهدف فتح آفاق التعاون بين البلدين في كافة المجالات.	٢٣	٢٠١٩/٩/٣٠	الإداري
١٥٦	المصادقة على اتفاقية الثنائية الموقعة مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية بهدف دعم الخطة الاستراتيجية، " Educational sector strategic plan (ESSP) ٢٠١٧ – ٢٠٢٢"	٢٣	٢٠٢٠/٩/٣٠	الاتفاقيات الدولية
١٥٧	المصادقة على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التربية والتعليم في دولة فلسطين والجمعية الألمانية لتعليم الكبار (DVV International) بشأن تأسيس مراكز التعليم المجتمعي للشباب والكبار.	٢٣	٢٠٢١/٩/٣٠	الاتفاقيات الدولية
١٥٨	المصادقة على اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة التعليم الفلسطينية وجمعية قطر الخيرية لتنفيذ مشروع بناء غرف دراسية في المحافظات الجنوبية.	٢٣	٢٠٢٢/٩/٣٠	الاتفاقيات الدولية
١٥٩	حل مجلس قروي "خلة المية" في محافظة الخليل وتكليف وزير الحكم المحلي بتعيين لجنة تقوم بمهام المجلس المنحل لمدة اقصاها سنة	٢٣	٢٠٢٣/٩/٣٠	الإداري
١٦٠	الموافقة على منح أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٣	٢٠٢٤/٩/٣٠	الإداري
١٦١	الموافقة على عدد من طلبات التمويل الخاصة بشركات "غير ربحية".	٢٣	٢٠٢٥/٩/٣٠	الإداري
١٦٢	الموافقة على صرف مبلغ (٢٠,٠٠٠ دولار) كمساعدة مالية.	٢٤	٢٠٣٦/١٠/٧	التشغيل والحماية الاجتماعية
١٦٣	تعيين لجنة تقوم بمهام مجلس قروي "خلة المية" في محافظة الخليل.	٢٤	٢٠٣٦/١١/٧	الإداري
١٦٤	تشكيل لجنة قانونية لدراسة مشروع النظام الأساسي للجامعات الحكومية.	٢٤	٢٠٣٦/١٢/٧	الإداري
١٦٥	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٤	٢٠٣٦/١٣/٧	الإداري
١٦٦	بدء العمل بالتوقيت الشتوي في فلسطين اعتبارا من منتصف ليلة الجمعة - السبت الموافق ٢٥-٢٦/ ١٠/ ٢٠١٩م.	٢٥	٢٠٣١/١٠/١٤	الإداري
١٦٧	تشكيل لجنة فنية لحصر الانتهاكات الناجمة عن إقامة أبراج الاتصالات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وتوثيقها على الخرائط الرقمية، وتحديد مساحات الأرض المقامة عليها، وقياس نسبة الإشعاع الناجمة عن بثها.	٢٥	٢٠٣٢/١٠/١٤	الاقتصادي والمالي
١٦٨	المصادقة على مشروع قانون معدل لقانون المرور رقم (٥) لسنة ٢٠٠٠م.	٢٥	٢٠٣٣/١٠/١٤	التشريع
١٦٩	تشكيل لجنة عطاءات مركزية في المجالات التالية: الأبنية والمرافق العامة، الطرق والنقل والتعدين، المياه والري والصرف الصحي والسدود، الأعمال الكهروميكانيكية والاتصالات.	٢٥	٢٠٣٤/١٠/١٤	الخدمات
١٧٠	الموافقة على عدد من طلبات التمويل الخاصة بشركات "غير ربحية".	٢٥	٢٠٣٥/١٠/١٤	الإداري
١٧١	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٥	٢٠٣٦/١٠/١٤	الإداري
١٧٢	تخصيص مبلغ مالي لبرنامج "الصندوق الوطني للدراسات الاقتصادية" لتمويل إعداد دراسات ووثائق مشاريع وفرص استثمارية في فلسطين.	٢٦	٢٠٢٢/١٠/٢١	الاقتصادي والمالي

١٧٣	اعتبار الثاني والعشرين من تشرين الأول من كل عام يوما وطنيا لشجرة الزيتون.	٢٦	٢٠٢٣/١٠/٢١	الإداري
١٧٤	تشكيل فريق وطني لإعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.	٢٦	٢٠٢٤/١٠/٢١	التشغيل والحماية الاجتماعية
١٧٥	الموافقة على الأمر التغييري الخاص بمشروع توسعة المستشفى الوطني/ نابلس.	٢٦	٢٠٢٥/١٠/٢١	الإداري
١٧٦	المصادقة على انضمام فلسطين إلى مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بشأن التشاور والتعاون وتبادل المعلومات بين الجهات المنظمة لأسواق رأس المال في الدول العربية الأعضاء في اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.	٢٦	٢٠٢٦/١٠/٢١	الاتفاقيات الدولية
١٧٧	المصادقة على الاتفاقية الموقعة مع حكومة جمهورية الأرجنتين والتي تهدف إلى تشجيع الزيارات المتبادلة للخبراء والمهنيين والأكاديميين، وكذلك تبادل الخبرات والوثائق في مجالات التعليم المختلفة وتدعم الاعتراف المتبادل بالشهادات التي تمنحها المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية والجامعية في كلا البلدين.	٢٦	٢٠٢٧/١٠/٢١	الاتفاقيات الدولية
١٧٨	المصادقة على اتفاقية تعاون في المجال التقني بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية تشيلي والتي تهدف إلى تعميق وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وفتح المجال لتبادل الخبرات التقنية.	٢٦	٢٠٢٨/١٠/٢١	الاتفاقيات الدولية
١٧٩	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٦	٢٠٢٩/١٠/٢١	الإداري
١٨٠	المصادقة على مشروع قانون بشأن حق الأم بفتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين وإحالته إلى الرئيس لإصداره وفق الاصول.	٢٦	٢٠٣٠/١٠/٢١	التشريع
١٨١	المصادقة على مشروع قانون بشأن تحديد سن الزواج وإحالته إلى الرئيس لإصداره وفق الاصول.	٢٦	٢٠٣١/١٠/٢١	التشريع
١٨٢	المصادقة على وثيقة إبداء الاهتمام لبوابة الدفع الالكترونية الحكومية.	٢٧	٢٠١٩/١٠/٢٨	الخدمات
١٨٣	المصادقة على مهام عمل اللجنة الإدارية الوزارية الدائمة	٢٧	٢٠١٩/١٠/٢٨	الإداري
١٨٤	إعادة تشكيل اللجنة الفنية لدراسة الهياكل التنظيمية وتكليف اللجنة بإعداد دليل وإجراءات يشتمل على إطار عمل ومحددات واضحة بشأن اعداد تعديل الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية.	٢٧	٢٠٢٠/١٠/٢٨	الخدمة المدنية
١٨٥	تشكيل لجنة وزارية لدراسة موضوع اعتماد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد.	٢٧	٢٠٢١/١٠/٢٨	التشغيل والحماية الاجتماعية
١٨٦	اعتماد وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الأشغال العامة والإسكان جهتي اختصاص بالرقابة على إنفاذ التعليمات الفنية الإلزامية الخاصة بالخرسانة الجاهزة الطرية، وإلزام المنتجين بالحصول على شهادة الجودة الفلسطينية لمنتجاتهم من الخرسانة الجاهزة الطرية خلال عام من تاريخه	٢٧	٢٠٢٢/١٠/٢٨	الاقتصادي والمالي
١٨٧	المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:١. اتفاقية تنفيذ مؤتمر علوم البيانات مع منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية"OECD PARIS ٢١". ٢. اتفاقية حول تنفيذ مسح تعزيز سيادة القانون في فلسطين. ٣. اتفاقية تنفيذ مسح "القوى العاملة لخريجي الفاخورة في المحافظات الجنوبية"	٢٧	٢٠٢٠/١٠/٢٨	الاتفاقيات الدولية

١٨٨	الموافقة على إجراء المسح الصناعي لوزارة الاقتصاد الوطني من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	٢٧	٢٠١٩/١٠/٢٨	الإداري
١٨٩	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٧	٢٠٢٠/١٠/٢٨	الإداري
١٩٠	المصادقة على نظام صلاحيات واختصاصات وزارة الدولة للريادة والتمكين.	٢٧	٢٠٢١/١٠/٢٨	التشريع
١٩١	المصادقة على نظام معدل لنظام مكاتب التشغيل الخاصة رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩م.	٢٧	٢٠٢٢/١٠/٢٨	التشريع
١٩٢	المصادقة على توصيات اللجنة الوطنية لدراسة وتقييم قطاع الكهرباء، وتشكيل أربع لجان وزارية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.	٢٨	٢٠١٩/١١/٤	الطاقة
١٩٣	اعتبار يوم السبت الموافق ٢٠١٩/١١/٠٩م" الثاني من ربيع الأول لسنة ١٤٤١هـ عطلة رسمية بمناسبة ذكرى المولد النبوي.	٢٨	٢٠١٩/١٢/٤	الخدمة المدنية
١٩٤	إعادة تشكيل اللجنة التوجيهية العليا للإشراف على مشاريع إنشاء القرى الذكية "تكنوبارك" في محافظات الوطن.	٢٨	٢٠١٩/١٣/٤	الاقتصادي والمالي
١٩٥	تشكيل لجنة لدراسة التشريعات الخاصة بالاسترداد الضريبي للقطاع الزراعي	٢٨	٢٠١٩/١٤/٤	الاقتصادي والمالي
١٩٦	تشكيل فريق وطني لإعداد التقرير الدولي الخاص باتفاقية ٢٠٠٥ لليونسكو الخاصة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.	٢٨	٢٠١٩/١٥/٤	الإداري
١٩٧	تشكيل لجنة خاصة لوضع تصور لإحياء العمل التطوعي في فلسطين ووضع السياسات اللازمة له ومأسسته.	٢٨	٢٠١٩/١٦/٤	الإداري
١٩٨	تشكيل لجنة لاختيار رئيس مجلس ادارة الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.	٢٨	٢٠١٩/١٧/٤	الطاقة
١٩٩	الموافقة على الشراء لدواء (NITISIINONE(NTBC الخاص بمعالجة مرض وراثي نادر من شركة (SOBI). بقيمة (١٧٨،١٦١) يورو.	٢٨	٢٠١٩/١٨/٤	الخدمات
٢٠٠	الموافقة على شراء طابعات جوازات السفر.	٢٨	٢٠١٩/١٩/٤	الاقتصادي والمالي
٢٠١	احالة عدد من الموظفين إلى التقاعد بناء على طلبهم.	٢٨	٢٠١٩/٢٠/٤	الخدمة المدنية
٢٠٢	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٨	٢٠١٩/٢١/٤	الإداري
٢٠٣	تشكيل لجنة عطاءات خاصة للدعوة إلى التأهيل المسبق للمشاتل المرخصة لشراء الأشتال اللازمة لتنفيذ مشروع تخضير فلسطين.	٢٩	١١\١١\٢٠٢٠	الإداري
٢٠٤	تكليف الوزارات والدوائر الحكومية المختصة بتقديم وشرح خططها للشركات غير الربحية والمنظمات الأهلية العاملة في فلسطين لتكون هذه الخطط والبرامج الحكومية مرجعية لعمل هذه الشركات والمنظمات الأهلية، ولمواءمة المشاريع الخاصة بها مع خطط الدوائر الحكومية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لفحص ومواءمة مدى التزام الشركات غير الربحية والمنظمات الأهلية بتنفيذ مشاريعها وفق الخطط الحكومية من خلال التدقيق الميداني على مشاريعها.	٢٩	١١\١١\٢٠٢٠	الإداري
٢٠٥	الموافقة على تخصيص مبلغ بقيمة (٢ مليون شيقل) لتنفيذ مشروع تأهيل طريق قلنديا (مدخل البيرة الجنوبي - مفرق سيكال).	٢٩	١١\١١\٢٠٢١	الاقتصادي والمالي
٢٠٦	الموافقة على عدد من طلبات التمويل الخاصة بشركات "غير ربحية"	٢٩	١١\١١\٢٠٢٢	الإداري
٢٠٧	المصادقة على قرار وزير الحكم المحلي بشأن تعيين لجنة للقيام بمهام مجلس قروي خلة المية	٢٩	١١\١١\٢٠٢٢	الإداري
٢٠٨	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٢٩	١١\١١\٢٠٢٣	الإداري

٢٠٩	الموافقة على منح إذن عمل خارج نطاق الوظيفة العمومية للموظفين لعدد من الموظفين وفق توصيات اللجنة المختصة.	٢٩	١١\١١\٢٠٢٤	الخدمة المدنية
٢١٠	المصادقة على مذكرات تفاهم في مجال مكافحة الجريمة المنظمة الموقعة بين وزارة الداخلية الفلسطينية ووزارتي الداخلية الفيتنامية والرومانية، وفي مجال التعاون الشرطي مع وزارة الداخلية البلغارية.	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	الاتفاقيات الدولية
٢١١	الموافقة على إحالة عطاء شراء وتوريد أدوية لصالح الخدمات الطبية العسكرية.	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	الاقتصادي والمالي
٢١٢	تشكيل لجنة للتعاقد مع الجهات التي تقدم خدمات انسانية لصالح وزارة التنمية الاجتماعية.	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	الخدمات
٢١٣	المصادقة على إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	الإداري
٢١٤	تشكيل لجنة لاستئجار سكن الحجاج، وأخرى لطرح عطاء استئجار حافلات نقل الحجاج لموسم الحج للعام ١٤٤١هـ.	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	الإداري
٢١٥	إحالة مشروع قانون حماية المنشآت والطواقم الطبية والصحية، وقانون نقابة الأطباء الفلسطينيين، ونظام انشاء مؤسسات التعليم العالي وإجراءات ترخيصها ومعاييرها، بالإضافة إلى نظام السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، وخطة الاستثمار الوطنية، إلى السادة الوزراء لدراستها لاتخاذ المقتضى القانون المناسب في جلسة مقبلة.	٣٠	٢٠١٩/١١/١٨	التشريع
٢١٦	المصادقة على توصيات اللجنة الفنية الخاصة بوضع آليات استيراد المنتجات الغذائية الزراعية وخاصة زيت الزيتون، والمتمثلة بعدم منح رخص استيراد زيت الزيتون من الخارج لهذا الموسم، تفعيل كافةِ جهات الرقابة ذات العلاقة بمنع تهريب الزيت والزيتون من إسرائيل، حفاظا على صحة وسلامة المستهلك، ومصلحة المزارع الفلسطيني.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الاقتصادي والمالي
٢١٧	تخصيص مبلغ بقيمة "٣ مليون شيقل" لمواجهة الحالات الطارئة الناجمة عن الأحوال الجوية في فصل الشتاء.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الاقتصادي والمالي
٢١٨	تخصيص مبلغ مالي لتوسعة مركزِ البيانات الوطني بما يمكن من استضافة قواعد البيانات الحكومية شاملا نظام جيومولج للمعلومات الجيومكانية (Geomolg)، حيث يهدف المركز إلى حماية جميع مؤسسات فلسطين الحكومية وشبه الحكومية من الهجمات الالكترونية المحتملة.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الاقتصادي والمالي
٢١٩	إعادة تشكيل لجنة العطاءات المركزية للوازم والخدمات غير الاستشارية عدا الخدمات الاستشارية المتعلقة بالأشغال.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الإداري
٢٢٠	المصادقة النهائية على توصيات اللجنة الوطنية لدراسة وتقييم قطاع الكهرباء والتي تهدف إلى تطوير قطاع الطاقة وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الطاقة
٢٢١	الموافقة على منح عدد من أذونات شراء للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لتملك أموال غير منقولة.	٣٢	٢٠١٩/١١/٢٥	الإداري
٢٢٢	المصادقة على افتتاح مكتب لوزارة النقل والمواصلات في ضاحية الريحان في رام الله.	٣٣	٢٠١٩/١٢/٢	الخدمات
٢٢٣	اعتماد موازنة تطويرية لمركز فلسطين للاستجابة لطوارئ الحاسوب "بال سيرت" كمركز وطني للأمن السيبراني، بإشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	٣٣	٢٠١٩/١٢/٢	الاقتصادي والمالي

٢٢٤	المصادقة على موازنة لتحديث وتطوير نظم أنظمة وقواعد البيانات في وزارة النقل والمواصلات.	٣٢	٢٠١٩/١٢/٢	الاقتصادي والمالي
٢٢٥	المصادقة على توصيات اللجنة الاجتماعية المتمثلة بإقرار نموذج طلب الدعم المادي للجمعيات والمؤسسات الخيرية، وإقرار وثيقة المعايير الخاصة بدراسة تلك الطلبات	٣٣	٢٠١٩/١٢/٢	الخدمات
٢٢٦	الموافقة على الاحالات القطعية الخاصة بوزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية بحوالي ٢٠ مليون شيكل، لشراء أدوية الأورام وأدوية خاصة للمرضى.	٣٣	٢٠١٩/١٢/٢	الخدمات
٢٢٧	المصادقة على الاتفاقية الثنائية للتعاون الجمركي مع حكومة جمهورية تشيلي.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الاتفاقيات الدولية
٢٢٨	الموافقة على الإحالات القطعية الخاصة بوزارة الصحة والخدمات الطبية العسكرية بقيمة تتجاوز "٦٣" مليون دولار، لشراء أدوية ومستهلكات طبية للمحافظات الجنوبية والشمالية.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الاقتصادي والمالي
٢٢٩	المصادقة على توصيات اللجنة الفنية لدراسة طلبات تخصيص الأراضي.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الإداري
٢٣٠	تشكيل لجنة لدراسة قرار بقانون "الحماية والسلامة الطبية والصحية" بهدف تعديل مواده القانونية لتطويره وتحقيق العدالة.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الإداري
٢٣١	الموافقة على صرف مبلغ مقطوع للأذنة والحراس وعمال الحدائق من موظفي وزارة التربية والتعليم.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الاقتصادي والمالي
٢٣٢	عرض مجموعة من القوانين والأنظمة على مجلس الوزراء للمراجعة والاعتماد، ومنها مشروع قانون حماية التعليم والأطباء،	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	التشريع
٢٣٣	اعتماد تشكيل مجلس متابعة لخطط تنمية العناقيد في كل محافظة من محافظات الوطن	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الخدمات
٢٣٤	تشكيل لجنة وزارية لوضع تصور بشأن طبيعة العنقود التنموي في محافظة سلفيت.	٣٤	٢٠١٩/١٢/٩	الإداري
٢٣٥	اعتماد موازنة لرفع قدرات جهاز الدفاع المدني ضمن موازنة ٢٠٢٠.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الاقتصادي والمالي
٢٣٦	المصادقة على رفع المخصص المالي لمشروع تأهيل طريق قلنديا في محافظة القدس.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الاقتصادي والمالي
٢٣٧	اعتماد قطعة الأرض المخصصة لإنشاء المستشفى الحكومي الممول من الحكومة الهندية في محافظة بيت لحم.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الخدمات
٢٣٨	المصادقة على تشكيل مجلس إدارة المدرسة الوطنية للإدارة.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الإداري
٢٣٩	إحالة عدد من الأنظمة للدراسة في عدة مجالات لخدمة المواطنين، ومنها النظام المالي للهيئات المحلية.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الإداري
٢٤٠	الموافقة على التقاعد المبكر لعدد من الموظفين بناء على طلباتهم.	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الخدمة المدنية
٢٤١	اعتماد عطل عيد الميلاد المجيد للوزارات والدوائر الحكومية وفق التقويم الغربي يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٥، ورأس السنة الميلادية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٠/١/١، وعيد الميلاد المجيد وفق التقويم الشرقي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/١/٧	٣٥	٢٠١٩/١٢/١٦	الخدمة المدنية

رابعا: انطباعات وموقف الجمهور حول اداء الحكومة

تمثل استطلاعات الرأي العام احدى الأدوات الاكثر ضبطا في قياس ومعرفة آراء الناس في المسائل المختلفة، حيث تعتمد منهجية علمية مجربة عند إجرائها، من صياغة الأسئلة واختيار العينات وغيرها. ازدادت أهمية استطلاعات الرأي مع انتشار الأنظمة الديمقراطية التي تعطي قيمة كبيرة لانطباعات الناس وآرائهم في مختلف مجالات عمل الحكومة ومواقفهم من الاحداث والقضايا المختلفة، وفيما يتعلق باختيار ممثليهم. وهي تعكس المواقف العامة الحقيقة للجمهور حول السياسيات العامة أو الأشخاص.

قامت المؤسسة الفلسطينية للتمكن والتنمية المحلية "REFORM" بإجراء استطلاعي رأي لرصد انطباعات الجمهور حول أداء الحكومة؛ الأول: يتضمن خمسة أسئلة، تم اجراؤه عبر وكالة وطن للأنباء الالكتروني على مدار خمسة أسابيع في الفترة الواقعة بين ٢٠١٩/١٢/٢-٢٠١٩/١٠/١٥، وقد استمر عرض كل سؤال على حدة أسبوعا كاملا على موقع الوكالة. والثاني: تم اجراؤه عبر البريد الالكتروني بتقنية Google Drive وتضمن اثنان وثلاثون سؤالا في الفترة بين ٥-١٦ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٩.

(١)نتائج استطلاع الرأي على وكالة وطن للأنباء

تظهر نتائج السؤال الأول في الاستطلاع الذي قامت به المؤسسة الفلسطينية للتميكن والتنمية المحلية-REFORM , عبر الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء أن المستطلعين في أغلبهم غير راضين عن أداء الحكومة الثامنة عشر في الأشهر الثمانية الأولى.

جدول (١) مدى رضى الجمهور عن أداء الحكومة الثامنة عشر

الإجابة	الإجابة	النسبة
راضي	٥٢٨	٢٨٪
غير راضي	١٤٤٤	٧٢٪
المجموع	١٩٧٢	١٠٠٪

يشير الشكل أدناه إلى أن حوالي ثلاثة ارباع المشاركين في الاستطلاع غير راضين عن أداء الحكومة الثامنة عشر في الشهور الأولى لتوليها الحكم. شارك في هذا الاستطلاع ١٩٧٢ مصوتا من متابعي الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء غالبيتهم العظمى من المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المناطق التي صوت منها المتصفحون على الموقع بناء على IP Adresses. بلغت نسبة المشاركين من قطاع غزة ٣٦٪، فيما بلغت نسبة المشاركين من الضفة الغربية حوالي ٦١,٥ ٪.

وتركز السؤال الثاني حول تقييم المواطنين لواقع الحريات العامة وحقوق الانسان بعد مرور سبعة أشهر على تشكيل الحكومة الثامنة عشرة. حيث أجاب ٨٠٪ من جمهور متابعي موقع الوكالة أن واقع الحريات العامة وحقوق الانسان لم يتحسن مقابل ٢٠٪ من المصوتين أجابوا أنه قد تحسن. انظر الجدول والشكل التاليين

جدول رقم (٢) تقييم الجمهور لواقع الحريات العامة وحقوق الانسان في ظل الحكومة الثامنة عشر

الإجابة	الإجابة	النسبة	
تحسن	٧٠٨	٢٠٪	
لم يتحسن	٢٨٢٣	٨٠٪	
المجموع	٣٥٣١	١٠٠٪	

شارك في الإجابة على هذا السؤال ٣٥٣١ مصوتا من متابعي الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء غالبيتهم العظمى من المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بلغت نسبة المشاركين من قطاع غزة ٣٥٪، فيما بلغت نسبة المشاركين من الضفة الغربية حوالي ٦٤٪.

أما في السؤال الثالث، فإن نسبة الذين قالوا إن الحكومة الثامنة عشر قد أوفت بتعهدها وبأنها ستكون أكثر انفتاحا وشفافية كان أقل ممن قالوا إنها لم تفِ بذلك، حيث قال ٤٠٪ من المشاركين في الاستطلاع أنها أوفت بذلك، مقارنة بـ ٥٤٪ قالوا إنها لم تفِ بتعهدها. كما يظهر الجدول أدناه، شارك في الإجابة على هذا السؤال ٢٠٠٨ مصوتا من متابعي الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء. بلغت نسبة المشاركين من قطاع غزة ٢٦٪، فيما بلغت نسبة المشاركين من الضفة الغربية حوالي ٧٤٪.

جدول رقم (٣) الحكومة الثامنة عشر أكثر انفتاحا

الاجابة	الاحصاء	النسبة	
نعم	٨٠٢	٤٠٪	
لا	١٠٨٠	٥٤٪	
لا رأي	١٢٦	٦٪	
المجموع	٢٠٠٨	١٠٠٪	

نُشر السؤال الرابع على مدار فترة أسبوع (من ١٨-٢٠١٩/١١/٢٤) وتطرق إلى ثقة المواطنين بأن وزارة الريادة والتمكين، التي تم استحداثها في الحكومة الثامنة عشر، ستساهم في تنفيذ تعهدات الحكومة في عملية التنمية. تظهر نتائج الإجابة على هذا السؤال أن اغلبية كبيرة (٧٢٪) من المشاركين في التصويت قالوا إنهم لا يثقون بذلك، مقابل ٢٣٪ يثقون بأن هذه الوزارة ستساهم في تنفيذ تعهدات الحكومة في عملية التنمية. شارك في الإجابة على هذا السؤال ٢٠٠٨ مصوتا من متابعي الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء. بلغت نسبة المشاركين من قطاع غزة ٢٦٪، فيما بلغت نسبة المشاركين من الضفة الغربية حوالي ٧٤ ٪. انظر الجدول والشكل التاليين

جدول رقم (٤) مدى الثقة بأن وزارة الريادة والتمكين ستساهم في التنمية

أثق	٤٥٢	٢٣٪	
لا أثق	١٤٠٥	٧٢٪	
لا اعرف	١٠٢	٥٪	
المجموع	١٩٥٩	١٠٠٪	

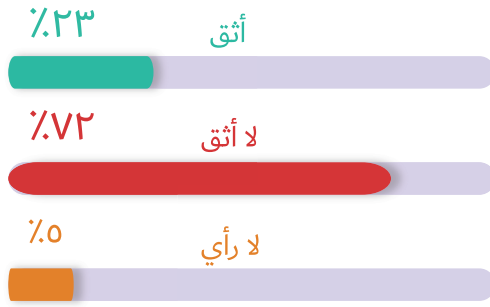

جرى نشر السؤال الخامس في الفترة (٢٠١٩/١٢/٠٢-١١/٢٥) والمتعلق بمدى تلمس التحسن في نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ومستواها. كما يظهر الجدول والشكل ادناه، فإن نسبة (٦٨٪) من المشاركين في التصويت أشاروا أن نوعية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ومستواها أصبحت أسوأ، وأشارت نسبة ١٠٪ من المشاركين أن نوعية الخدمات ومستواها بقيت كما هي. في المقابل قالت نسبة من ٢٢٪ أن نوعية الخدمات ومستواها قد تحسنت في عهد الحكومة الثامنة العشر.

جدول رقم (٥) مدى تلمس تحسن الخدمات ونوعيتها في الحكومة الثامنة عشر

الاجابة	الاحصاء	النسبة
تحسنت	٥٢٣	٢٢٪
أصبحت أسوأ	١٦١٥	٦٨٪
بقيت كما هي	٢١٥	١٠٪
المجموع	٢٣٥٣	١٠٠٪

بلغ حجم المشاركة في الإجابة على هذا السؤال ٢٣٥٣ مصوتا من متابعي الموقع الالكتروني لوكالة وطن للأنباء. بلغت نسبة المشاركين من قطاع غزة ٢٥٪، فيما بلغت نسبة المشاركين من الضفة الغربية حوالي ٧٥٪.

(٢) نتائج استطلاع الرأي الثاني الذي قامت به المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية -REFORM , عبر البريد الالكتروني في الفترة ٥-١٦/١٢/٢٠١٩

لقد استند هذا الاستبيان على خطاب التكليف الصادر من الرئيس محمود عباس، للدكتور محمد اشتية، بحيث تم تحويل كل محور في هذا الخطاب، الى عدد من الاسئلة، لتبيان مستوى رضى الجمهور عن الاداء الحكومي بناء على هذا التكليف.

الرقم	الأسئلة الاثنان والثلاثون التي تم عرضها في الاستطلاع عبر Google Drive		
١.	جاء في خطاب تكليف فخامة الرئيس محمود عباس للدكتور محمد اشتية ضرورة "السِعي الحثيث، وبكل الوسائل المتاحة، لدعم جهود المصالحة الوطنية واعادة غزة إلى حضن الشرعية الوطنية". هل تلاحظ فرقا في جهود الحكومة الثامنة عشر، في سعيها لتحقيق الوحدة الوطنية، عن سابقاتها من الحكومات؟		
	نعم	لا	إلى حد ما
	٪ ٢١	٪ ٦٠	٪ ١٩
٢.	في أي اتجاه توصف، الفرق؟		
	نحو الأفضل	نحو الأسوأ	
	٪ ٣٩	٪ ٦١	
٣.	كلف فخامة الرئيس، الدكتور محمد اشتية، بالعمل، باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات، وبالسرعة الممكنة، لإجراء انتخابات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، والقدس. كيف توصف عمل الحكومة باتجاه اجراء الانتخابات؟		
	مرضي	غير مرضي	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٢٩	٪ ٥٤	٪ ١٦
٤.	كلف فخامة الرئيس الدكتور محمد اشتية بتشكيل حكومته للعمل على دعم ضحايا الاحتلال، وأسرهم من شهداء وأسرى وجرحى. كيف توصف عمل الحكومة على توفير الحضانة الوطنية لضحايا الاحتلال؟		
	مرضي	غير مرضي	لارأي/ لاأعرف
	٪ ٣١	٪ ٥٧	٪ ١٢
٥.	كلف فخامة الرئيس د. محمد اشتية بتشكيل حكومته للعمل على تعزيز صمود الفلسطينيين على أرضهم؟ كيف توصف الاجراءات الحكومية لتعزيز صمود الفلسطينيين في المناطق المصنفة جيم؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٢١	٪ ٦٨	٪ ١١
٦.	كيف توصف التدخلات الحكومية في مستوى الحكم المحلي بهدف تعزيز صمود المواطنين؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٨	٪ ٧٠	٪ ١٢
٧.	كيف توصف التدخلات، والسياسات الهادفة إلى تمكين المزارعين؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٧	٪ ٧١	٪ ١٢
٨.	كيف تصف اسهامات الحكومة في تنمية المناطق الريفية؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٤	٪ ٧٢	٪ ١٤
٩.	كيف تصف الاجراءات والسياسات العامة في تقديم خدمات جيدة للمواطنين في المناطق المحاذية للجدار؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٣	٪ ٦٢	٪ ٢٥
١٠.	كيف تصف الاجراءات الحكومية المتصلة بالحفاظ على المناطق التراثية والتاريخية والسياحية، في المناطق المهددة بالمصادرة؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٩	٪ ٦٤	٪ ١٧

١١.	كيف تصف سياسات التشغيل في المناطق المهمشة، سيما المصنفة جيم، وخاصة منها في محيط القدس؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	١٠ ٪	٦٨ ٪	٢٢ ٪
١٢	كيف تصف الاجراءات المتخذة لتعزيز حماية النساء، في المناطق المهمشة؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٢٠ ٪	٦٢ ٪	١٨ ٪
١٣.	هل لاحظت فرقا في سياسات الاسكان في المناطق المهددة بالمصادرة؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	١٤ ٪	٦٧ ٪	١٩ ٪
١٤	هل لاحظت فرقا في السياسات الصحية، او الخدمات الصحية في المناطق المهمشة، خاصة في مناطق جيم؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	١٦ ٪	٦٤ ٪	٢٠ ٪
١٥.	جاء تكليف الرئيس للحكومة متضمنا على تكليفهم بالعمل مواصلة الدفاع عن القدس ومقدساتها، الاسلامية والمسيحية، ومواجهة السياسات الاحتلالية الهادفة لتغيير هويتها الوطنية ومكانتها التاريخية والدينية، وبذل قصارى الجهد لتعزيز صمود المقدسيين. هل لمست/ي أي سياسات، أو تدخلات حكومية لتمكين المقدسيين، بشأن تعزيز صمود المقدسيين؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	٢٣ ٪	٦١ ٪	١٦ ٪
١٦.	إذا كانت الاجابة على السؤال السابق بنعم، هل كانت التدخلات او السياسات تعكس التطلعات؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	٢٤ ٪	٥٠ ٪	٢٦ ٪
١٧.	هل لاحظت زيادة في المخصصات المالية، للقدس؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	١٦ ٪	٤٦ ٪	٣٨ ٪
١٨.	هل لاحظت أي زيادة في الجهد الحكومي المبذول باتجاه تعزيز صمود المقدسيين عن الحكومات السابقة؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	٢٠ ٪	٥٩ ٪	٢١ ٪
١٩	هل لاحظت تغير في حجم رعاية المقدسات خلافا للحكومات السابقة؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	١٨ ٪	٦٥ ٪	١٧ ٪
٢٠.	إذا كانت الاجابة السابقة بنعم، كيف تصف التطور؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	١٩ ٪	٤٦ ٪	٣٥ ٪
٢١.	كلف فخامة الرئيس الحكومة بمواصلة العمل على انجاز بناء مؤسسات الدولة، والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز ثقافة السلام، على قاعدة سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحماية الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الراي والتعبير في إطار القانون. كيف توصف الاجراءات الحكومية المتصلة بتعزيز استقلال القضاء؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٢١ ٪	٧١ ٪	٨ ٪
٢٢.	كيف توصف مناخ حماية الحريات، لاحقا لتكليف الحكومة الثامنة عشر؟		
	تحسن	لم يتحسن	بقي كما كان
	٢٥ ٪	٥٦ ٪	١٩ ٪

٢٣.	هل لأحظت زيادة في مستوى شراكة الجمهور في صناعة القرار؟		
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٥	٪ ٧٨	٪ ٧
٢٤.	كيف توصف مستوى شراكة الجمهور في صناعة القرار؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٢	٪ ٨٠	٪ ٨
٢٥.	كيف توصف مستوى الامن الشخصي لك ولأفراد اسرتك في ظل الحكومة الثامنة عشر؟		
	متوفرة	غير متوفرة	متوفرة إلى حد ما
	٪ ٢٢	٪ ٥٠	٪ ٢٨
٢٦.	كيف توصف الاجراءات، والسياسات، والتدخلات الحكومية لتعزيز الحريات العامة في شهور التكليف الثمانية الأولى؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٢١	٪ ٦٥	٪ ١٤
٢٧.	كيف توصف حجم الجريمة في فلسطين لاحقا لتكليف الحكومة؟		
	في تزايد	في تناقص	بقي كما كان
	٪ ٤٣	٪ ٢١	٪ ٣٦
٢٨.	كيف توصف القرار الحكومي بإلغاء التصنيف أ، ب، ج، واعتبارها بقعة جغرافية واحدة؟		
	قابل للتطبيق	غير قابل للتطبيق	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٢٢	٪ ٦٧	٪ ١١
٢٩.	كيف توصف الاجراءات الفعلية المتخذة من قبل الحكومة الفلسطينية، لتحسين ولاية الدولة الفلسطينية على اراضها		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ١٧,٥	٪ ٧١,٥	٪ ١١
٣٠.	كيف توصف الاجراءات الفعلية المتخذة من قبل الحكومة الفلسطينية للانفكاك الاقتصادي، عن اقتصاد الاحتلال؟		
	يتناسب مع التطلعات	دون مستوى التطلعات	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٢١	٪ ٦٨	٪ ١١
٣١.	كيف توصف أثر وجود وزيرا للريادة والتمكين في الحكومة الثامنة عشر على الشباب؟			
	لمست أثر كبير	لم ألمس اي أثر يذكر	لا زال الحكم باكرا	لا رأي/ لا أعرف
	٪ ٥	٪ ٦٤	٪ ٢٤	٪ ٦
٣٢	جاء تكليف الحكومة مشتملا على أهمية تعزيز الشراكة بين القطاع العام، والأهلي، والخاص، على قاعدة المسؤولية التضامنية، وصولا للهدف المتمثل في استكمال معركتي التحرير والبناء. هل لاحظت تطور في العلاقة بين القطاعات الثلاث؟			
	نعم	لا	لا رأي/ لا أعرف	
	٪ ١٦	٪ ٦٨	٪ ١٦	

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

The Political and Social Structure of the Eighteenth Government

Members of the Council of Ministers according to place of residence

- camp 9%
- village 45%
- city 46%

Members of Council of Ministers according to location

- Gaza 23%
- West Bank 77%

Members of the council of Ministers according to residence status

- contract 9%
- resident 91%

Degree

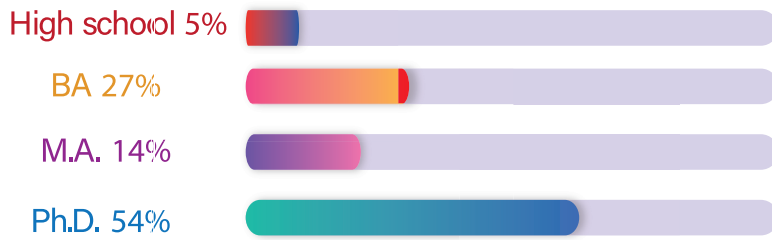

The Political and Social Structure of the Eighteenth Government

New ministers and the previous government

new 77% previous 23%

Members of the Council of Ministers by gender

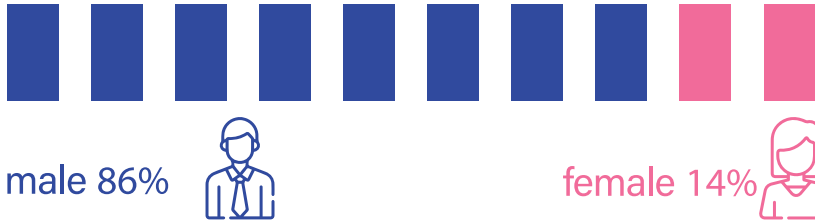

male 86% female 14%

Members of the Council of Ministers according to religion

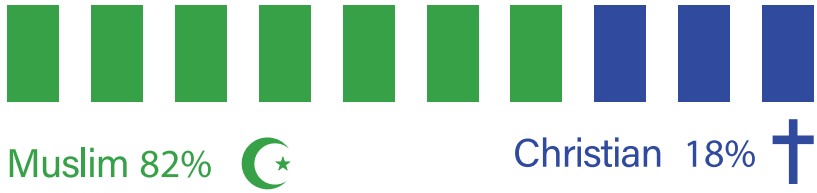

Muslim 82% Christian 18%

Members of the Council of Ministers according to refugee status

not a refugee 86% refugee 14%

Palestinian Citizens' Impressions and Attitudes Towards the Government

The reality of public freedoms and human rights under the eighteenth government

The public's satisfaction with the performance of the eighteenth government

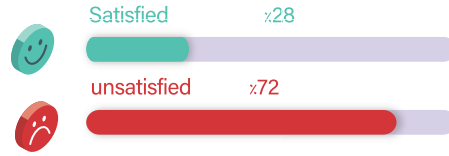

The Ministry of Entrepreneurship and Empowerment will contribute to development

The eighteenth government is more receptive

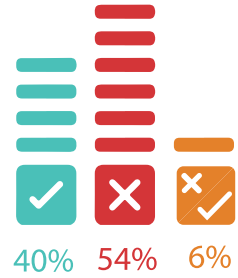

Notice the improvement and quality of services in the eighteenth government

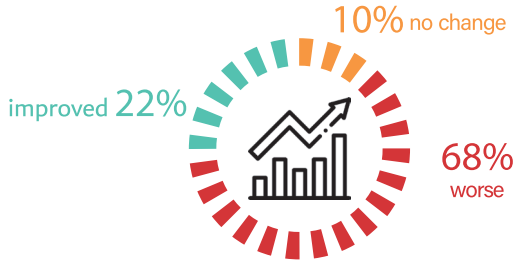

Classification of Government Decisions

Decisions 241

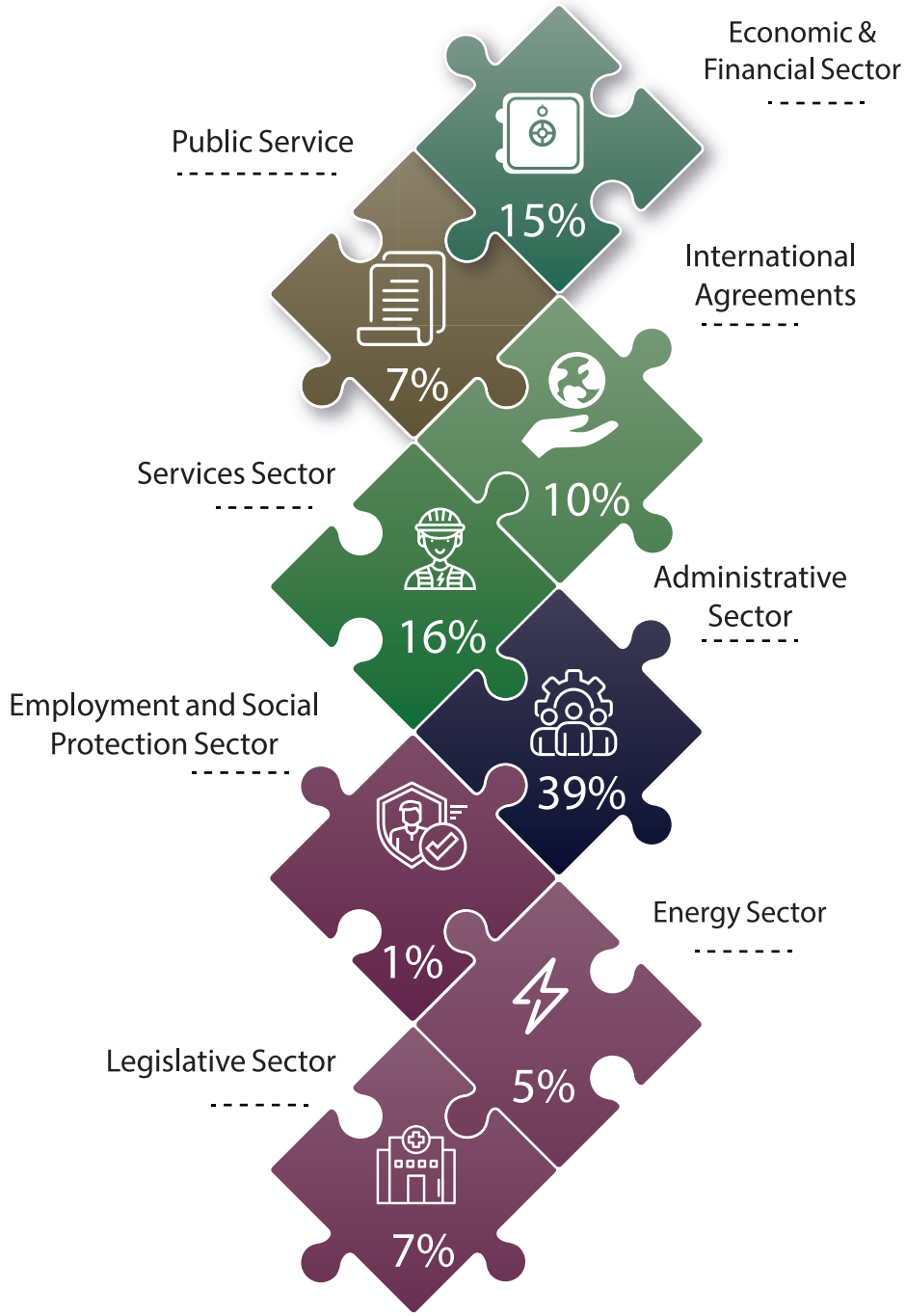

Duties

66 Government Duties

Degree of Verification

Complete 14%

In Process 36%

Not Implemented 50%

Classification of Duties

Duties

66 Government Duties

Performance Evaluation Results

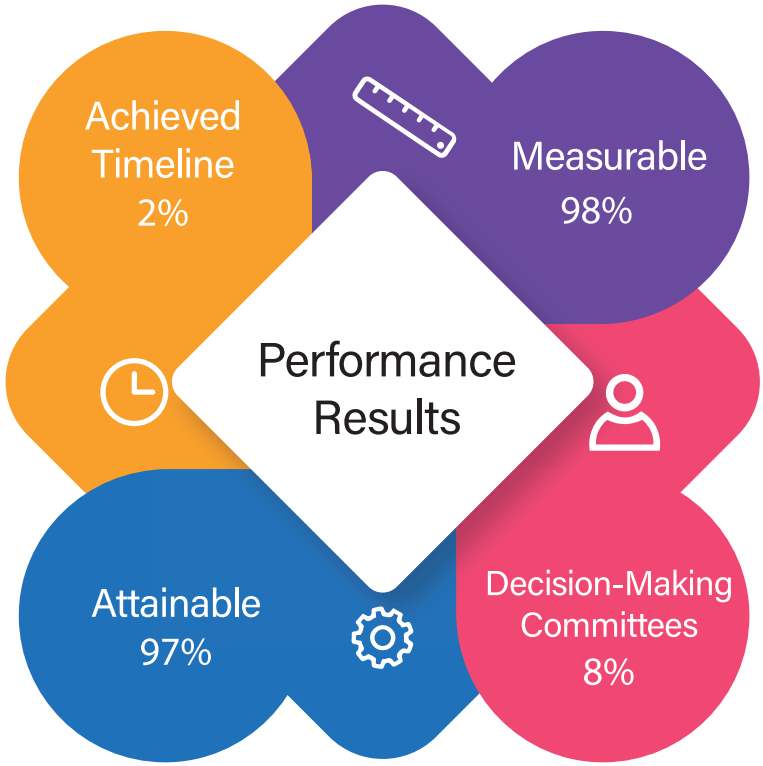

The difference between what was announced in the report of the General Secretariat and the results of the examination of government decisions is 91 decisions (or 36% of all decisions). This indicates one or more of the following possibilities: (1) that the Council of Ministers has hidden some of the decisions on the basis that they are 'secret' and does not wish to publish them, (2) that the General Secretariat treats the right of citizens to review the decisions of the Council of Ministers lightly, and/or (3) there is negligence from the workers who are responsible for the website of the Council of Ministers.

The General Secretariat's report of the Council of Ministers indicates that 37% of government decisions (81 of 217 decisions in the first twenty sessions) have been implemented, 25% are in progress, and 35% have not been implemented.

The government decisions published on its website indicate that the government has established 40 ministerial committees, in addition to the six permanent ministerial committees. Thirty-nine decisions were passed to discuss some issues, however, the Council of Ministers only approved and endorsed the recommendations of one committee, which is the "National Committee for the Study of the Electricity Sector" at the 28th session of the Council of Ministers. The Council also formed four ministerial committees to follow up with the implementation of these recommendations, while the fate of the rest of the ministerial committees is undetermined and their recommendations have not been submitted to the Council. These decisions constitute 16% of all government decisions.

Eighteen of the government's decisions (7%), are related to approving purchase requests and tenders for the benefit of ministries and public institutions, such as the Ministry of Health. Fifteen of the government's decisions (6%), are related to agreeing to grant a number of purchase permits for individuals and companies to possess property.

Regarding the public's satisfaction with the government's performance, the results of the poll conducted by The Palestinian Association for Empowerment and Local Development - REFORM, through the website of Wattan News Agency for five weeks within the period of 15/10/2019-02/12/2019 showed that the public is mostly unsatisfied with the performance of the eighteenth government in the first eight months. They observed that the reality of public freedoms and human rights has not improved, where the majority says that the eighteenth government did not fulfill its pledge to be more open and transparent. Also, the majority of the voters claim that they do not trust or have confidence that the leadership of the Ministry of Entrepreneurship and Empowerment - created in this government - will contribute to the implementation of the government's pledges in the development process. Likewise, the majority indicated that the quality and level of public services provided by the government has become worse.

RESULTS

The eighteenth Palestinian government, headed by Dr. Mohammad Shtayyeh, completed its eighth month in the Department of Palestinian Public Affairs in mid-December 2019 (the government took the legal oath before President Mahmoud Abbas on 13/4/2019 and held its first meeting on 15/4/2019). During the commissioning period and after taking the constitutional oath, the Prime Minister made 66 commitments before the citizens, which came as part of his commissioning speech and through various announcements; this includes press meetings, meetings with different groups of civil society, as well as through the decisions of the Council of Ministers. The report also entails the decisions of the Council of Ministers, as it was published on the website of the Palestinian government, in an attempt to understand the priorities of the government and address the various issues that may arise.

Those who prepared this report are aware of the difficult and complex political circumstances that accompanied the birth of the eighteenth government. It was formed during the time the Israeli government ceased the tax refund for the Palestinian Authority, which is the primary source of the Palestinian budget. The government also inherited a heavy legacy full of frustration; citizens' steadfastness is becoming fragile, as the past twelve years have greatly reduced any hope for a better future.

Certainly, the extent of the government's openness and cooperation with civil society institutions increases the ability of these institutions to access and rely on accurate information, which gives the available reports more credibility. This does not mean that the reports of civil society institutions should be questioned. The cooperation between civil society and the government contributes to the formulation of policies and the development of government performance in line with the general objectives of the state. In this context, the eighteenth government did not respond to the requests of obtaining the government's plan, which was approved at its meeting on the 20th of May 2019, despite the repeated messages that were sent to the Prime Minister and the General Secretariat of the Council of Ministers.

The eighteenth government still lacks ease of access to information. The Council of Ministers publishes the titles of their decisions without publishing the decision and its full text. This prevents the public from knowing the details of the decisions that are approved by the Council of Ministers. The working group for this report also found a difference between the number of decisions that were published on the website of the Council of Ministers compared to what was announced in the report of the General Secretariat that was published on the same site. The performance report of the General Secretariat (15 April 2019 - 30 September 2019) indicated that the General Secretariat implemented 256 decisions issued by the Council of Ministers in its first 24 sessions. However, while reviewing the link on the website regarding the decisions of the Council of Ministers, only 165 decisions were published.

The importance of the ministerial declaration also lies in requiring governments to present their programs and plans; that is, the obligations that the government places on itself not only before the Legislative Council, but also before citizens and civil society. Therefore, this allows representatives, citizens, and civil society institutions to hold the government and its ministers accountable of these obligations for their management of public affairs in various fields. However, the government of Dr. Mohammad Shtayyeh did not submit the ministerial declaration, as stipulated in the Basic Law, due to the delay in the work of the Legislative Council from 2007, as a result of the Palestinian division. Nevertheless, the Prime Minister's commissioning speech exemplified these obligations, and the statements he made in various interviews generally constitute the government's promises, in which this report will be based on in the absence of the ministerial declaration and the failure to announce and publish the government's plan that was approved on the 20th of May 2019.

This report comes as one of several community monitoring tools, through which citizens exercise their right of monitoring government performance, guaranteed by the provisions of the Basic Law, a legal document that entitles them to perform this role since it deals with matters that affect their lives. The performance monitoring is based on internal and external tasks, in order to ensure that what is to be achieved or what has been achieved is identical to what was decided in the approved plan, whether in terms of goals, policies, procedures, or budget plans.

Furthermore, this report monitors the extent to which the government of Dr. Mohammad Shtayyeh has implemented his obligations and promises that were made in the first eight months of his supervisory role on the management of public affairs (i.e. the period between 13/04/2019-16/12/2019). This report also monitors the decisions of the Council of Ministers during its tenure, where it provides the public's impressions of the government's performance according to a public poll. This poll, which includes five questions, was conducted on an electric news agency between the period of 15/10/2019-02/12/2019. Another poll, which consisted of thirty-two questions, was conducted by the Palestinian Association for Empowerment and Local Development - REFORM, between the 5th and 16th of December 2019, via email and Google Drive.

This monitoring report primarily targets the government itself, as the main source of information on its performance and an indication of its deficiencies in the implementation of its obligations. The report will also target members of the Legislative Council, if elected, to provide them with a reference on government performance, enabling them to exercise their supervisory role based on facts and documented information. In addition, this report assists civil society organisations, the media, researchers and academics, as well as the formation of a public opinion, in policy interventions to correct government action.

Introduction:

The contribution of civil society institutions in setting general policies and plans, by proposing alternatives and/or pushing for their adoption in public policies requires in-depth analyses of these policies and their implications on the lives of citizens. Perhaps the most important of these analyses are of monitoring and control, as this process includes making information - as it is - available to the public in an effort to improve their ability to exercise their right to access and obtain information, as one of the most important rights of citizens. This right contributes to creating a constructive dialogue, as it is based on accurate information which bridges existing gaps in planning processes as well as in the relationship between citizens and decision-makers.

Community acts of monitoring are part of the actions and mechanisms used by citizens, civil society organisations, the media, and other non-state actors to hold government agencies and institutions accountable for their decisions and actions, especially with regard to the use and management of public resources. It is a means that is more efficient to its citizens, in which they are able to create platforms that allow them to express their views and promote accountability. In this way, citizens are enabled to clearly present their needs to the governing bodies – whether the government or local authorities – and to monitor their actions accordingly, from policy-making to implementation and providing public services. They also have the platform to express their satisfaction with the performance of the governing bodies, or alternatively, propose corrective measures.

In accordance with the provisions of Article 62 of the Basic Law, the Council of Ministers (the government) is the highest executive and administrative instrument; it shoulders the responsibility for implementing the program approved by the legislative branch. Except for the executive powers of the President of the National Authority, as specified in the Basic Law, executive and administrative powers shall be within the competence of the Council of Ministers. In accordance with the provisions of Article 69, the Council of Ministers shall exercise the power to implement general policies adopted by the relevant Palestinian authorities, while monitoring the implementation of laws, ensuring compliance with their provisions and taking the necessary actions in this regard. Each minister shall exercise the power and function to propose the general policy within the respective ministry, and to supervise its implementation after its approval. Each ministry shall submit detailed reports to the Council of Ministers on the activities, policies, plans and achievements of their respective ministry in comparison with the objectives specified for the ministry within the framework of the General Plan, including the ministry's proposals and recommendations concerning its future polices.

In addition, the Prime Minister, in accordance with Article (66) of the Basic Law, shall submit a request to the Legislative Council to hold a special session for a vote of confidence. The vote of confidence shall take place after hearing and discussing the written ministerial declaration which specifies the program and policy of the government. The ministerial declaration is one of the most important tools of parliamentary accountability because the government cannot carry out its work without the confidence of the parliament, in which the people have chosen to represent them in the decision-making processes.

Contents

Title	Page Number
Preface	
Introduction	1
Results	3

Preface:

This report evaluates the performance of the Palestinian government and is the first publication of REFORM's Public Policy Observatory. The Observatory focuses on monitoring public policies at the governmental and local levels, believing that congruence in policies is essential. It also seeks to reflect the goals of the Association, as a civil society organisation, to contribute to the development of public policies through strengthening public monitoring processes and improving the public sector's efficiency, through various tools and mechanisms, at the national and local levels.

Through these publications, the Association seeks to enhance social accountability and improve the reality of the participation of the Palestinian public, especially young women and young men, in the decision-making processes. It also aims to develop the responsiveness of public policies to the needs of the public and to activate the prospects for integration between official and civil institutions in order to strengthen the structures of state institutions.

This report is written in line with the Association's directives, related to combating power relations between the various Palestinian social components, in order to facilitate equal access and guarantee Palestinians the right to engage in constructive criticism of public policies and ensure that they are reflective to their needs and aspirations.

This report is one of the several civic platforms the Association has devoted to raise the voices of young women and young men, enhancing their ability to contribute to and have influence on public policy-making. Through this report, the Association establishes tools for civic partnership which aim to support society in tackling the issue of power imbalances and to develop practical alternatives to promote more inclusive decision-making processes.

This report serves the Association's goal in creating a pluralistic environment whereby the Palestinian people can actively participate in the formulation of governance tools and outcomes, while safeguarding individual and collective human rights' values, primarily the right of the public to access information and engage in public spheres.

Oday Abu Karsh
General Manager

Follow-up and Implementation:
Nadim Qandil
Rizeq Atawnah

Edited by:
Rawan Sharqawi

Translation / Proofreading by:
Ahlam Taweel

All rights are reserved to the Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM
In case of citation, please refer to the publication as follows:
REFORM.2020. The Eighteenth Government Performance Evaluation Report for the First Eight Months. Ramallah-Palestine

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM has made its efforts to verify the information contained in this report. It assumes no responsibility for the use of the information for purposes outside the context of the report's objectives after its publication.

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM, would like to express its thanks and appreciation to the Jordanian Life Center for its assistance in the use of the methodology. REFORM has made adjustments to the report to ensure it is sensitive to the complexity of the current socio-political context of Palestine.

This report was prepared within the **"**Political Mobilisers for Change II**"** project, implemented by REFORM in partnership with Norwegian People's Aid. The content of this report does not necessarily reflect the views or opinions of Norwegian People's Aid.

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM was established by a group of young social activists in 2012. REFORM is an independent, secular, non-partisan Palestinian NGO that strives for a society where everyone has the capacity to participate effectively, individual and collective rights are respected, and pluralism is ensured in an independent Palestinian state. REFORM adopts a strategy of sustainably empowering marginalised groups, in particular youth and women from hard-to-reach communities, through establishing safe acting platforms, encouraging community-led development processes and shaping a more inclusive governing system that is responsive to people's needs. In this way REFORM addresses various social fault-lines and enhances the individual and collective abilities of women and youth, contributing to the formation of a fairer society where women and youth take a leading role in public life and governing bodies actively practice needs-based policy making.

Funded by
Norwegian People's Aid
Palestine

The Eighteenth Government Performance Evaluation Report for the First Eight Months

Jihad Harb

Assisted in the contribution:
Ahmad Elayyan, Aya Rabee, Yousef Al-Sheikh, Sabreen Abo Libda, Taqwa Balawi, Nihal Al-Barghouthi, Rawand Abu Karsh

2020

Issued by

The Palestinian Association for Empowerment and Local Development
REFORM

REFORM

المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية
The Palestinian Association for Empowerment and Local Development

The Eighteenth Government Performance Evaluation Report for the First Eight Months

2020

Issued by
The Palestinian Association for Empowerment and Local Development – REFORM